أثر الخصوبة البشرية في البطالة والفقر

"دراسة عينة من بؤر الفقر في الأردن"

إعـــــداد :

الأستاذ الدكتور فارس صلاح حيدر
أستاذ الجغرافيا الإقتصادية
التخطيط الإقليمي قسم الجغرافيا – الجامعة الأردنية

الدكتور حسن عبد القادر صالح
أستاذ مساعد
كلية الآداب – جامعة الزرقاء الأهلية

ملخـــص

تناولت هذه الدراسة موضوع بؤر الفقر والبطالة وارتباطها بالخصوبة المرتفعة في الأردن، هادفة إلى توضيح مفهوم كل من الفقر والبطالة والخصوبة، وتحليل الخصائص الديموغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية لسكان بؤر الفقر، واستخلاص دور الخصوبة في انتشار ظاهرتي الفقر والبطالة في هذه البؤر، وتحليل التباين المكاني لظاهرة الفقر، في المنطقة المدروسة، وأخيراً اقتراح استراتيجيات مناسبة للحد من ظاهرتي الفقر والبطالة في الأردن في ضوء نتائج الدراسة.

وتم تطبيق بعض الأساليب الإحصائية لفهم العلاقة الارتباطية بين الخصوبة وكل من الفقر والبطالة، وإظهار مدى تفاوت مستويات الفقر في منطقة الدراسة. ومن هذه الأساليب: أسلوب كل من الانحدار البسيط والانحدار المتعدد لقياس أثر المتغيرات المستقلة على تباين المتغير التابع، وأسلوب التحليل العنقودي الذي يهدف إلى تصنيف مستويات الفقر إلى فئات متفاوتة داخل المنطقة المدروسة.

وقد كشفت هذه الدراسة عن كبر حجم الأسر الناجم عن ارتفاع الخصوبة الكلية التي تصل في المتوسط إلى (5.2) مولود خلال الفترة الإنجابية للمرأة، كما كشفت عن تدني مستوى الدخل لدى غالبية الأسر بفعل تدني الأجر ومحدودية مصادر الدخل، إضافة إلى انخفاض المستوى التعليمي وارتفاع نسبة الأمية وبخاصة في المناطق الريفية من بؤر الفقر.

وتبين من خلال تحليل الارتباط الأحادي أن هناك علاقة ارتباطية قوية بين الخصوبة والفقر، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.82)، كما بلغ معامل التفسير لنموذج الانحدار (R^2) (0.673)، وكانت العلاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى ثقة (0.05).

كما تبين من خلال تطبيق أسلوب الانحدار المتعدد على المنطقة المدروسة وجود أربعة متغيرات مستقلة ذات دلالة إحصائية قوية عند مستوى ثقة (0.05)، وقد فسرت هذه المتغيرات مجتمعة (0.84) من تباين المتغير التابع، وكانت هذه المتغيرات هي: معدل الخصوبة، وحالة القادرين على العمل، والمستوى التعليمي، والحالة الزواجية. وقد فسر متغير معدل الخصوبة نحو (0.70) من التباين في قيمة الدخل بين الأسر في بؤر الفقر.

وأوضح التحليل العنقودي وجود ثلاث طبقات بين سكان بؤر الفقر، وهي: طبقة الفقراء الميسورين وتوجد في أم الجمال والجفر، وطبقة الفقراء المدبرين وتوجد في الضليل والحسينية وبيرين والمريغة والأزرق والرويشد، وطبقة الفقراء المعدمين وتوجد في سما السرحان وحوشا ودير علا وأم الرصاص والهاشمية والجيزة والصالحية ودير كهف والشونة الجنوبية والقويرة وغور الصافي.

وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة تم تصميم خطتين لمكافحة الفقر والبدء بتنفيذهما عملياً، أحداهما خطة علاجية لمقاومة الفقر على المدى القصير، والثانية خطة وقائية على المدى البعيد. وقد أطلق على الخطة الأولى خطة السيطرة على الخصوبة البشرية، بينما أطلق على الخطة الثانية خطة التنمية البشرية المستدامة.

Abstract

This study deals with the impact of high human fertility on distribution of poverty and unemployment in Jordan. It aims at elucidating the concepts of each of poverty, fertility and unemployment. It also aims at analyzing demographical and socio- economical characteristics of population inside the poverty pockets. In addition to this, it analyzes the spatial differentiation of poverty in the study area and it suggests the relevant strategies for tackling this problem.

To realize the study goals, simple and multi- regression techniques were applied for this purpose to know the impact of high fertility on the evidence of poverty. Moreover, cluster analysis technique was applied to classify the level of poverty.

This study revealed that poor people have big size families where their general fertility is (5.2) births/ a woman on average. They have low incomes, low educational levels, and high illiterate percentages, especially in the rural areas.

Application of both simple and multi- regression revealed that there is a strong relation between high human fertility and low incomes where (R)= (0.82). Fertility interpreted about (70 %) of differentiation of poverty at a significance level of (0.05). Independent variables which are: fertility rate, number of man power (15- 64 years), educational level and marriage status interpreted about (84 %) of the differentiation of poverty at a significance level of (0.05).

The results of cluster analysis revealed that there are three classes of poor people in the study area. The first class is the group of population living above the line of poverty in Um Al-Jimal and Al – Jafr. The second class is the group of population adapted with poverty, but living below its line in Dhuleil, Huseiniya, Beerin, Al- Mureigha, Al- Azraq, and Al-Ruweishid. The third class is the group of deprived population

in Sama As- Sirhan, Housha, Deir Alla, Um- Ar- Rusas, Al-Hashimiya, Al- Queira, and Ghor As- Safi.

According to the results of this study, two plans can be suggested to tackle the problem of poverty, the first will be a short term plan leading to control the human fertility, the second will be a long term plan of sustainable human development leading to improving the life quality.

The two forementioned plans must be implemented with each other at the same time.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجها

مشكلة الدراسة:

يعد الفقر من المشكلات الخطيرة التي يعاني منها الأردن، إذ نجد أن ما يقرب من (14.2٪) من سكان المملكة يقعون تحت خط الفقر في عام 2002. وقدر معدل البطالة بنحو (14.5٪) في عام 2003 مقارنة مع معدلها الذي قدر بنحو (13.7٪) في عام 2000، أي أن متوسط النمو السنوي لمعدل البطالة لم يتجاوز (1٪) خلال الفترة (2000-2003)، وقد تم تطوير استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر من خلال برنامج مكافحة الفقر في الأردن الذي تشارك فيه جهات عديدة مثل القطاع العام والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والجهات المانحة (برنامج مكافحة الفقر في الأردن، 2002: 9-16).

سيعالج هذا البحث موضوع بؤر الفقر والبطالة وارتباطها بالخصوبة المرتفعة في الأردن، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين الخصوبة المرتفعة ومستويات الفقر والبطالة ضمن بؤر الفقر البالغ عددها (20) منطقة والمحددة في دراسة تقييم الفقر في الأردن لعام 2004، والمستندة إلى نتائج مسح نفقات ودخل الأسرة الذي نفذته دائرة الإحصاءات العامة في العام نفسه، علماً أن هذه الدراسة اخضعت (19) منطقة منها للتحليل الإحصائي واستثنت منطقة وادي عربة لعدم توافر البيانات الكافية عنها.

ويعد الفقر ظاهرة متعددة الجوانب عميقة الجذور، وتختلف مفاهيمه باختلاف الشعوب والثقافات، ومع ذلك فإنه يعني شيئاً واحداً للذين يعانون منه وهو الحرمان سواء أكان حرماناً مادياً أو حرماناً من فرص العيش بحرية وكرامة. ويعزى ظهور الفقر وتفشي البطالة واستمرارهما إلى عوامل ديموغرافية واقتصادية وسياسية وثقافية وبيئية، وتتضمن تلك العوامل بعض العناصر التي كان لها دور في اتساع رقعة الفقر: الخصوبة المرتفعة، وسوء توزيع الدخل، وسوء إدارة

الموارد، والتدهور البيئي، والضغط السكاني المرتفع على الموارد وغيرها من العناصر الأخرى.

وعلى الصعيد المحلي لم تبرز ظاهرة الفقر في الأردن إلا بعد منتصف الثمانينيات، فقد شهد الأردن في عقد السبعينيات انتعاشاً انعكس على ارتفاع المستوى المعيشي للسكان وتوزيع دخولهم بصورة أفضل. لكن الأوضاع الاقتصادية اختلفت اختلافاً واضحاً بعد منتصف الثمانينيات فقد أدى انخفاض أسعار النفط، والتراجع في الصادرات الأردنية، وانخفاض حجم الطلب على القوى العاملة في الخارج إلى تفاقم الفقر والبطالة.

لقد تزايد عدد الفقراء (6) مرات خلال الفترة (1987-1992) إذ ازداد عددهم من نحو (85) ألف إلى نحو (554) ألف عام 1992. وظل مستقراً دون تغيير حتى عام 1997، وتشير الدلائل إلى هبوطه بعدئذ خلال الفترة (2000-2004)، ومما يؤكد ذلك ازدياد عدم المساواة بارتفاع معامل جيني من (0.36) إلى (0.40)، ثم تراجعه إلى (0.36) في عام 1997، وظل يراوح مكانه حتى عام 2001 ليهبط بعدئذ إلى (0.33) في عام 2004 (البنك الدولي والبنك الإسلامي، 2004: 2-3). وقد تزايدت فجوة الفقر من (0.3٪) من خط الفقر عام 1987 إلى (3.6٪) عام 1992، ثم تناقصت إلى (2.5٪) عام 1997.

وتشير الأرقام إلى أن الأردن أفضل حالاً من المتوسط العام لدول الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا من حيث المؤشرات الاجتماعية، فهو من فئة الأقطار متوسطة الدخل، وبه أقل معدلات أمية، وتناقصت وفيات الأطفال بين سكانه بنسبة (50٪)، وازداد معدل الأجل المرتقب عند الولادة فيه من (60) إلى (75) عاماً. وتناقص معدل الزيادة الطبيعية لسكانه مع تناقص معدلات الخصوبة .

ويرتبط الفقر بالديموغرافيا على المستويين العام والتفصيلي للاقتصاد الوطني، فالخصوبة المنخفضة تعمل على تخفيض معدلات الزيادة الطبيعية للسكان، وفي الوقت ذاته تعمل على تحسين توزيع الدخل، ذلك لأن تخفيض عرض العمل من شأنه أن يرفع مقدار الأجور الحقيقية. وتفيد إحدى الدراسات التي أجريت في

أفريقيا بأن تناقص معدل الخصوبة الكلي إلى (4) لكل امرأة يعمل على تخفيض حدوث فقر الدخل بنسبة تتجاوز (7٪)، لذا فإن دخل الأسر الفقيرة يعتمد على تناقص الخصوبة بين أفرادها (البنك الدولي، 2001: 24).

وقد كشف المسح الإحصائي لنفقات ودخول الأسر لعام (2003/2002) عن أن هناك (20) منطقة تتوزع على سبع محافظات أردنية تزيد نسبة الفقر فيها عن (25٪) والتي تعتبر جيوباً للفقر في الأردن. وتعاني هذه المناطق من انخفاض المستوى التعليمي وخاصة بين المستويات المرتفعة للتحصيل العلمي، إذ تقدر نسبة الفقراء الذين اقتصر تحصيلهم العلمي على التعليم الأساسي وما دون ذلك ما يقارب (86٪)، في حين لم تزد نسبة من حصلوا على الشهادة الجامعية الأولى وما بعد من الفقراء عن (1.3٪). وتعد المناطق الريفية من أكثر المناطق التي تعاني من انخفاض المستوى التعليمي إذ بلغت نسبة الأمية بين الفقراء في الريف (20٪).

وتعاني مناطق بؤر الفقر من انخفاض المستوى الصحي بسبب ضعف القدرة على تحمل نفقات الخدمات الصحية، وانخفاض الوعي الصحي في تلك الأوساط. كما تشهد ارتفاعاً في معدل الخصوبة الكلية مقارنة مع المناطق الأقل فقراً إذ يصل معدل الخصوبة الكلي عند الفقراء إلى (5.2) مولود خلال الفترة الإنجابية للمرأة مقارنة مع ما معدله (3.1) مولود للمرأة من غير الفقراء (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2002) .

ولا شك أن للفقر أسباباً متنوعة في المجتمعات البشرية عامة، ويمكن أن نلخص أسباب الفقر في الأردن بما يلي: (البنك الدولي، 2001: 58؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997: 33-42):

أولاً: أسباب اقتصادية: 1. تدني الإنتاجية، 2. بطء معدلات نمو توافر فرص العمل، 3. قلة كميات الإنتاج وسوء نوعياته، 4. عدم استقرار الأسواق، 5.الاختناقات التسويقية للإنتاج، 6. عدم المساواة في الدخل والثروة، 7. العولمة.

ثانيا: أسباب مكانية: 1. المواقع النائية والمنعزلة لبؤر الفقر، 2. التدهور البيئي، 3. التصحر والتلوث .

ثالثاً: أسباب اجتماعية وديموغرافية: 1. المكونات المنزلية، 2. فقر رأس المال البشري والخدمات الاجتماعية، 3. الاعتماد الشخصي وضعف شبكات الأمان الاجتماعي، 4. التحيز النوعي، 5. البنى الاجتماعية المسببة للفقر 6. ارتفاع معدلات النمو السكاني .

رابعاً: أسباب سياسية: 1. نشوب الحروب في المناطق المجاورة لمناطق الفقر كحرب الخليج الثانية والثالثة والانعكاس السلبي لذلك بفعل الهجرات العائدة إلى الأردن، 2. عدم التمكين والتهميش الاجتماعي .

ونظراً لما لظاهرتي البطالة والفقر من انعكاسات سلبية على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان وما يترتب على ذلك من انعكاسات سلبية على الأوضاع السياسية والأمنية في الأردن، فإنه يصبح من الضروري إجراء تحليل شامل لمناطق الفقر بغرض تحديد طبيعة مشكلة الفقر فيها، ومعرفة أبعادها، والعوامل التي أدت لها، ولا شك في أن مواجهة مشكلة الفقر في هذه البؤر يتطلب تنفيذ السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها الحكومة.

وتحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

1- هل هناك علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين الخصوبة المرتفعة للسكان في المنطقة المدروسة وبين ظاهرتي الفقر والبطالة؟

2- هل هناك تباين مكاني لظاهرة الفقر في المنطقة المدروسة؟ وما العوامل المؤثرة في هذا التباين إن وجد؟

3- ما السبل الكفيلة بوضع حد لظاهرة الفقر في ضوء نتائج هذه الدراسة؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي :

1- توضيح مفهوم كل من الفقر والبطالة وعلاقة كل منهما بالخصوبة.

2- تحليل الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لبؤر الفقر في الأردن.

3- استخلاص دور الخصوبة في انتشار ظاهرتي الفقر والبطالة في المنطقة المدروسة.

4- تحليل التباين المكاني لظاهرة الفقر وبالتالي لمستوى التنمية في المنطقة المدروسة.

5- اقتراح استراتيجيات معينة في ضوء نتائج الدراسة للحد من ظاهرتي البطالة والفقر في الأردن.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على نتائج مسح نفقات ودخل الأسر الذي نفذته دائرة الإحصاءات العامة في أواخر عام 2004م علماً أن منهجية هذا البحث قامت على تغطية عينة كبيرة من الأسر موزعة على جميع محافظات المملكة، حيث يتم اختيار الأسر وفق أسس علمية بأسلوب تعميم العينات العشوائية الطبقية العنقودية متعددة المراحل. ولتحقيق هدف تمثيل النتائج على مستوى القضاء فقد تم تقسيم المملكة إلى (89) طبقة حيث اعتبر كل قضاء طبقة مستقلة باستثناء أقضية المدن الرئيسية والتي تم تقسيمها إلى أكثر من طبقة بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للأسر ضمن هذه الأقضية، ومن ثم تصنيف كل قضاء من هذه الأقضية ضمن أربعة مستويات (مستوى منخفض، متوسط منخفض، متوسط عال، مستوى عال) بهدف جعل العينة أكثر تمثيلاً لجميع شرائح المجتمع، ولزيادة التجانس داخل كل طبقة مما ينعكس إيجاباً على تصميم العينة.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم أخذ عدم الاستجابة المتوقع بالإضافة إلى المناطق التي تتركز فيها الأسر الفقيرة في المدن الرئيسية بعين الاعتبار عند تصميم العينة، حيث أخذ من هذه المناطق حجم عينة أكبر من بقية المناطق وذلك بهدف المساعدة في الوصول إلى بؤر الفقر وتغطيتها بشكل أفضل.

وقد اتبع الباحث الخطوات التالية في إعداد هذه الدراسة:

1- تفريغ البيانات لاستخراج النسب من الاستمارات الخاصة بالتجمعات السكانية داخل بؤر الفقر ومعالجتها للوصول إلى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية وخصائص المسكن للمنطقة المدروسة، علما أنه تم تفريغ البيانات الخاصة بأفراد الأسرة فيما يتعلق بكل من البطالة والفقر.

2- فرز البيانات الخاصة ببؤر الفقر (منطقة الدراسة) والتي تحقق أهداف الدراسة ومتغيراتها من مسح نفقات ودخل الأسر الشاملة للمملكة.

3- تصنيف متغيرات الدراسة إلى متغير تابع يمثل الفقر، ومتغيرات مستقلة وتشمل مجموعة المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية، ومجموعة المتغيرات الديموغرافية.

4- استخلاص متغيرات الدراسة من الاستمارات الثلاث التي شملتها مسوحات النفقات ودخول الأسر وهي استمارة خصائص المسكن وخصائص أفراد الأسرة، ومصادر الدخل لأفراد الأسرة، واستمارة الإنفاق على الموارد الغذائية والتبغ، واستمارة الإنفاق على السلع الأخرى والخدمات.

5- استخدام أساليب إحصائية من أجل معالجة البيانات وإظهار مدى تفاوت الظاهرة منها:

أ- الأساليب الإحصائية البسيطة مثل التوزيعات النسبية، والأشكال والرسوم البيانية.

ب- أسلوب الانحدار البسيط (Simple Regression) لدراسة العلاقة بين متغيرين هما: معدل الخصوبة الكلي كمتغير مستقل، ومتوسط الدخل

الصافي للأسرة الفقيرة كمتغير تابع في المرحلة الأولى، والخصوبة كمتغير مستقل، والبطالة كمتغير تابع في المرحلة الثانية.

ج- أسلوب الانحدار المتعدد (Multiple Regression) الذي يحدد مقدار العلاقة بين المتغير التابع وهو الفقر، وعدد من المتغيرات المستقلة.

د- التحليل العنقودي الذي يهدف إلى تصنيف التجمعات السكانية في فئات تنموية تتميز بخصائص معينة، واشتقاق أنماط إقليمية. ويقوم هذا الأسلوب على أساس اشتقاق مصفوفة مربع المسافة العامة بين المناطق العشرين التي تمثل بؤر الفقر من خلال حساب معدل المسافة بين متوسطات المتغيرات لمنطقة من مناطق بؤر الفقر وبين متوسطات المتغيرات لباقي مناطق الدراسة.

الدراسات السابقة:

1- **دراسة حداد، أديب (1988). بعنوان "تأملات في توزيع الدخل الأردني"** خلص هذا البحث إلى طبيعة وكبر مشكلة الفقر، وتوزيع الدخل في الأردن. وأشار لوجود تباين كبير في دخل الأسر بين مختلف شرائح السكان، وأن هناك تفاوتا في متوسط دخل الأسرة على مستوى المحافظات.

2- **دراسة صقور، محمد وآخرون، (1989). "بؤر الفقر في الأردن"**، وزارة التنمية الاجتماعية اعتمدت هذه الدراسة على عينة إحصائية شملت (32) ألف أسرة أردنية موزعة على محافظات المملكة ريفها وحضرها. وبينت الدراسة تفاوت خطوط الفقر المطلقة ونسب الأسر الفقيرة على مستوى محافظات وحضر وريف المملكة وكذلك على مستوى التجمعات السكانية. وقد توصلت إلى وجود خصائص كثيرة تميز الأسر الفقيرة المدقعة والمطلقة عن غيرها في المجتمع الأردني، وأوضحت الدراسة أن من أهم أسباب الفقر من وجهة نظر الأسر الفقيرة هي عدم توفر فرص عمل وكبر حجم أسرها

وإعاقة وشيخوخة رب الأسرة أو وفاته، كما أوصت الدراسة بعدة مقترحات لمحاربة الفقر.

3- **دراسة صقور، وآخرون، (1993). بعنوان: "دراسة الفقر: الواقع والخصائص"**. اعتمد هذا التقرير على بيانات مسح العمالة والبطالة والعائدين والفقر لعام 1991 الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة الأردنية. أظهرت الدراسة أن حجم الفقر المدقع بلغ ما نسبته (6.6٪) وأن حجم الفقر المطلق بلغ (21.3٪) من مجموع الأسر الأردنية مع وجود تفاوت في هذا بين محافظات المملكة، وأوضحت بعض خصائص الأسر الفقيرة من حيث حجمها ونسبة الإعالة والإعاقة والبطالة بين الأسر الفقيرة عن غيرها. كذلك الحالة التعليمية لها، كما أوضحت التفاوت الكبير جداً بين متوسط دخل الأسر الفقيرة.

4- **دراسة الخطيب، حسين، (1992). بعنوان: "واقع ظاهرة الفقر في الأردن"**. قام الباحث بتعديل لخطوط الفقر الوطنية نتيجة ارتفاع الأسعار، وخلصت دراسته إلى ما يلي: متوسط خط الفقر المدقع والمطلق القابل للإنفاق لعام (1991) بلغ (70.76) ديناراً و(143.87) ديناراً شهرياً للأسرة الأردنية على التوالي، وهو متفاوت حسب المحافظات.

5- **دراسة محمد خميس صبح، (1992). بعنوان: "التحليل المكاني لتباين الدخل الفردي في الأردن"**. استعرض الباحث فيها خصائص الدخل الفردي وعناصره في الأردن، وتوصل الباحث إلى أن هناك تبايناً ملحوظاً في قيمة الدخل الذي يحصل عليه الأفراد في الأردن.

6- **دراسة وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (2002). بعنوان: "دراسة تقييم الفقر في الأردن"**. تناولت الدراسة التوجهات الحكومية لمتابعة ظاهرة الفقر في الأردن، واتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجتها، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة الفقر انخفضت في الأردن خلال الفترة (1997-2002) بصورة ملحوظة.

7- **دراسة سليمان أبو خرمة وجهاد أبو السندس، (2003). بعنوان: "الفقر مفهومه وطرق قياسه"**. استعرض الباحثان فيها مفهوم الفقر وأسبابه وكيفية قياسه ومعالجته، وتوصلت إلى أن التغير الذي يطرأ على دخل الأسرة عبر الزمن يبدأ منخفضاً وينمو إلى ذروته حتى سن التقاعد، ومن ثم يعود لينخفض بعد هذا السن.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

1- عالجت الدراسات السابقة قضية الفقر في إطارها الشمولي، بينما تعالج هذه الدراسة قضية الفقر للتركيز على دور الخصوبة المرتفعة في إيجاد ظاهرة الفقر والبطالة.

2- تؤكد هذه الدراسة على أهمية التباين المكاني لظاهرة الفقر، وبالتالي لمستوى التنمية.

3- تستند هذه الدراسة إلى أساليب إحصائية متقدمة في معالجة البيانات بغرض الحصول على نتائج دقيقة.

الخطة الهيكلية للدراسة:

ولتحقيق غايات الدراسة وأهدافها، جاءت محتوياتها في فصول عدة على النحو التالي:

- الفصل الأول: يشتمل على مقدمة الدراسة ومنهجها، والتي تتضمن توضيحاً لمشكلة الدراسة وأهدافها والدراسات السابقة.
- الفصل الثاني: يشتمل على الإطار النظري لظاهرة الفقر والذي يتضمن مفهوم الفقر وقياسه.
- الفصل الثالث: يشتمل على الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لبؤر الفقر في الأردن.

- الفصل الرابع: يشتمل على العلاقة بين الخصوبة وكل من الفقر والبطالة في المنطقة المدروسة، والتباين المكاني لظاهرة الفقر ولمستوى التنمية في المنطقة المدروسة.
- الفصل الخامس: يشتمل على استراتيجيات مقترحة للحد من ظاهرتي البطالة والفقر في الأردن، بالإضافة للنتائج والتوصيات.

الفصل الثاني

الإطـــار النظـــري

مفاهيم الفقر والبطالة والخصوبة:

الفقر وقياسه:

يوجد الفقر بأشكال شتى من بينها الافتقار إلى الدخل وموارد الإنتاج الكافية لضمان وسائل العيش المستدامة، والجوع وسوء التغذية، وسوء الصحة، والوصول المحدود إلى التعليم وغيره من الخدمات الأساسية أو الافتقار إليهما، وازدياد معدل الاعتلال ومعدل الوفيات الناجمة عن الأمراض، والتشرد والسكن غير المناسب، والبيئات غير المأمونة، والتمييز والإقصاء الاجتماعيان، ويتسم أيضاً بعدم المشاركة في صنع القرار وفي الحياة المدنية والاجتماعية والثقافية (الأمم المتحدة، 1995: 49؛ صالح، 2002: 132).

ويمكن أن نوجز الأسباب التي تؤدي إلى استمرار انتشار الفقر في الأردن فيما يلي (صالح، 2002: 366-367؛ ديستروماو، 1999: 8-10؛ البنك الدولي، 2004: 38-177):

- ضعف التركيز على الجوانب الاجتماعية بالقدر الكافي في خطط التنمية التي تم تنفيذها في الأردن، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي متواضعة، وعجز أنماط التنمية المعتمدة (أنماط الإنتاج والتوزع والاستهلاك) عن معالجة الفقر.
- بطء انخفاض معدلات الخصوبة الكلية في الأردن .
- عدم المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل.
- ضعف معدلات الاستثمار المحلي، وصعوبة جلب الاستثمارات الاجنبية إلى الأردن.
- فشل الإنفاق العام للوصول إلى الفقراء، وقلة الحوافز المقدمة إليهم، وصعوبة إصلاح المؤسسات لتحسين الخدمات المقدمة إليهم.

- تواضع خدمات الصحة والتغذية ومياه الشرب والصرف الصحي.
- ضعف مشروعات الإنتاج الموجهة للفقراء في الأردن.
- فشل برامج الإصلاح الهيكلي والخصخصة في تخفيض عدد الفقراء الذين يعاني غالبيتهم من سوء التغذية المزمن (فاو، 1998: 5).

وينتشر الفقر في كل من المناطق الحضرية والمناطق الريفية على حد سواء، وإن كانت نسبة الفقراء في المناطق الثانية تفوق مثيلتها في المناطق الأولى. وتشير الأرقام إلى أن فجوة الفقر في الأردن بلغت (5.1) في المناطق الريفية مقابل (3.1) في المناطق الحضرية عام 1992، وتناقصت إلى (4) و(2.1) على التوالي في عام 1997. والمعلوم أن معامل فجوة الفقر يعني الفرق بين قيمتي خط الفقر ودخل الأسرة ويكون المعامل صفراً عندما يتفوق دخل الأسرة على قيمة خط الفقر (بيكر، 2000: 59-60).

كما تشير الأرقام إلى أن مؤشر نسبة الفقر، الذي هو عبارة عن ناتج قسمة عدد السكان الفقراء على عدد السكان الكلي، يتفوق في المناطق الريفية على مثيله في المناطق الحضرية أيضاً، ففي عام 1992 كان المؤشر (21.1٪) في المناطق الريفية و(12.4٪) في المناطق الحضرية. وأصبح في عام 1997 نحو (18.2٪) و(10٪) على التوالي (البنك الأردني والبنك الإسلامي للتنمية، 2004: 57-58).

ويستعمل دليل الفقر البشري لبيان مقدار الحرمان البشري، ويتألف هذا الدليل من ثلاثة عناصر هي (كسروان، 2000: 296؛ صالح، 2002: 137):

- مسألة البقاء وإمكانية التعرض للوفاة في سن مبكرة.
- المعرفة وأن يكون الإنسان معزولاً عن وسائل القراءة والاتصالات.
- العيش في مستوى معيشة لائق من حيث توفير الخدمات الاقتصادية بشكل عام.

وتشير الأرقام إلى أن قيمة معامل الفقر البشري كانت في الأردن أقل من (10٪) من السكان في عام 1998، وكان الأردن والكويت والبحرين من أفضل الحالات

التي يقل فيها معامل الفقر البشري مقارنة مع بقية الأقطار العربية (صالح، 2002: 138؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2000: 169).

وتختلف أساليب قياس الفقر باختلاف المفهوم الذي يراد معالجته، فهناك المفهوم الاجتماعي، وهناك المفهوم الاقتصادي الذي يعتمد على قياس انخفاض مستوى المعيشة، والذي يشمل مؤشرات اجتماعية واقتصادية. وتتضمن المؤشرات الاجتماعية معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، والعمر المتوقع عند الولادة، ومعدل الالتحاق بالتعليم... الخ. بينما تتضمن المؤشرات الاقتصادية معدل دخل الفرد (الأسرة) السنوي، ومعدل إنفاق الفرد (الأسرة) السنوي (باقي، 1996؛ أبو خرمة وأبو السندس، 2003).

وترتبط التنمية البشرية مع ظاهرة الفقر ارتباطاً يجمع بين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، لذا فإن دليل التنمية البشرية الذي اعتمد من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتضمن ثلاثة من المؤشرات سالفة الذكر وهي: طول العمر، ومدى المعرفة، ومستوى المعيشة.

ويعتمد التطبيق العملي لقياس الفقر على حساب خط الفقر الذي يمكن اشتقاق مؤشرات الفقر من خلاله على النحو التالي (لجنة مناقشة محور واقع الفقر والبطالة، 2004: 4-9) ،

(The World Bank 2003, p.20) :

- مؤشر نسبة الفقر: ويسمى هذا المؤشر أيضاً معامل تعداد الأفراد (Headcount Index)، وهو عبارة عن ناتج قسمة عدد السكان الفقراء على عدد السكان الكلي.
- مؤشر فجوة الفقر (Poverty Gap): ويتم حساب هذه الفجوة كنسبة مئوية من القيمة الإجمالية لاستهلاك إجمالي السكان عندما يكون مستوى استهلاكهم مساوٍ لخط الفقر.

- مؤشر شدة الفقر (Poverty Severity Index): ويتم حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر، ويقيس هذا المؤشر مدى التفاوت بين الفقراء أنفسهم.

- معامل "جيني" (Gini Index): يستخدم كمؤشر لقياس التفاوت في توزيع الدخول ما بين جميع السكان فقراء وغير فقراء. ويعتمد البنك الدولي أسلوب خط الفقر بتقسيمه المجتمع إلى فئتين: فقراء وغير فقراء، وذلك بتحديد خط الفقر الذي يعرّف بأنه إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية، ويتطلب تطبيق هذا الأسلوب بيانات مسوحات إنفاق الأسرة ودخلها، أما خطوط الفقر الأكثر شيوعاً واستخداماً فهي (باتر، 2003: 82-89؛ الميتمي، 2003: 208).

- خط الفقر المدقع (Abject Poverty Line): ويعرّف بأنه إجمالي تكلفة سلة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية الغذائية للفرد (الأسرة).

- خط الفقر المطلق (Absolute Poverty Line): ويعرّف بأنه إجمالي تكلفة سلة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية الغذائية وغير الغذائية للفرد (الأسرة).

- خط الفقر النسبي (Relative Poverty Line): ويعبّر عنه بنسبة من متوسط الدخل في الدولة.

ويستخدم الفقراء في الأردن تصنيفاً لهم من وجهة نظرهم بحيث يمكن التمييز بين ثلاث فئات فرعية للفقراء على النحو التالي (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2004: 55-57):

1- **فئة أفقر الفقراء:** وهم المعدمون ممن لا يملكون شيئاً، وحالتهم الصحية سيئة حيث يتناولون أغذية لا تفي بمتطلبات أجسامهم، ويعيشون في أبنية سيئة، ولا يملكون أرضاً، وهم من ذوي الدخل المتدني جداً، ويتلقون معونات نقدية من صندوق المعونة الوطنية ومن صدقات المحسنين، كما أنهم أميون على الأغلب، وصلاتهم محدودة مع المؤسسات.

2- **فئة الفقراء المدبرين (القادرون على التكيف):** وهم الفقراء الذين يملكون مجموعة من الموارد أكثر مما يملكه أفقر الفقراء، ويمارسون أنواعاً شتى من استراتيجيات سبل المعيشة. وينظر إلى هؤلاء الفقراء المدبرين باعتبار أن لديهم عدداً أكبر من الأطفال ومن أعضاء الأسرة قياساً على أفقر الفقراء، ويعيشون في مساكن مناسبة ومقامة فوق قطعة أرض صغيرة، وينشطون في العمل الزراعي معتمدين على دخول متدنية أو رواتب تقاعدية. وتتألف تغذيتهم من الخضار والبيض والدجاج أحياناً، ونادراً ما يتناولون اللحوم على الرغم من تربيتهم لبعض الأغنام والماعز، إضافة إلى الدواجن. وربما يحصلون على الثانوية العامة في تعليمهم الذي لا يرقى إلى التعليم الجامعي، وليس لديهم تأمين صحي، وصلاتهم متوسطة مع المؤسسات.

3- **فئة الفقراء الميسورين:** وهم الفقراء الذين يعيشون فوق خط الفقر دون رفاهية، ولديهم عدد أقل من الأطفال (4-5 أطفال)، ويقيمون في أبنية جيدة من الطوب والإسمنت، ويملكون أراضٍ خاصة لزراعة المحاصيل الزراعية أو عملاً تجارياً، ولديهم أكثر من مصدر واحد للدخل، ويربون الثروة الحيوانية، لذا تدخل اللحوم الحمراء والبيضاء في تغذيتهم، ولديهم تأمين صحي وصلات جيدة مع المؤسسات، ويجمعون في تحصيلهم العلمي بين التعليم الثانوي والجامعي.

مفهوم البطالة وقياسها: البطالة ظاهرة اجتماعية اقتصادية تعبّر عن وجود اختلال في التوازن بين عرض القوى العاملة والطلب عليها في سوق العمل. وتقسّم دائرة الإحصاءات العامة الأردنية الأفراد المتعطلين إلى قسمين هما: متعطل سبق له العمل، وآخر لم يسبق له ذلك. ويمكن حساب العدد المحتمل للمتعطلين بطرح عدد العاملين فعلاً من عدد القادرين على العمل.

وتتسبب في البطالة مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر في سوق العمل من خلال الاختلال بين العرض والطلب، واستناداً إلى تلك

الأسباب يمكن تقسيم البطالة إلى عدة أنواع هي (رطروط وآخرون، 2004: 13-14): البطالة الدائمة، والبطالة الظاهرة، والبطالة المقنعة، والبطالة الموسمية، والبطالة الهيكلية.

- **البطالة الدائمة:** هي ذلك الجزء من القوى العاملة الذي لا يمارس أي عمل، إما بسبب عدم الرغبة في العمل أو بسبب عدم توافر فرص العمل.
- **البطالة الظاهرة:** هي تلك الأعداد من القوى العاملة التي لا تستطيع تأمين عمل لها.
- **البطالة المقنعة:** هي العمل بأقل من الجهد المطلوب بسبب كثرة العاملين في الوظيفة المعنية.
- **البطالة الموسمية:** هي عمل الفرد أياماً محدودة في العام حسب الموسم.
- **البطالة الهيكلية:** هي فائض العمالة في تخصصات ومهن بعينها بسبب تدني الطلب عليها في سوق العمل.

وتتسبب في البطالة مجموعة من العوامل المختلفة لعل أهمها: النمو السكاني، والفقر، والتكنولوجيا، والأجور، والهجرة، والعمالة الوافدة، وعمالة الأطفال. ومن الآثار السلبية الناتجة عن البطالة:

- **الآثار الاقتصادية:** مثل إهدار الموارد البشرية، والتأثير السلبي على الناتج المحلي الإجمالي، ونقص الدخل، وضعف القوة الشرائية، وحرمان إيرادات الدولة من ضريبة الدخل والأرباح التي يمكن تحصيلها من المتعطلين لو كانوا يعملون، والتأثير السلبي في معدلات الادخار، والإنفاق على التعليم دون الاستفادة من مخرجاته البشرية، وزيادة وجود العمالة الوافدة مما يسبب استنزافاً لأرصدة العملات الصعبة، وتكلفة إعالة المتعطلين.
- **الآثار الاجتماعية:** مثل تدني مستوى المعيشة، والمعاناة النفسية، وتدهور الوضع الصحي، والهجرة، والانحراف والجريمة، والتفكك الأسري، والتأثير

على الروابط الاجتماعية، وانتشار الأمراض الاجتماعية، والتشرد والتسول، وتدني نوعية السكن، والأحداث السياسية.

وفيما يتعلق بقياس معدل البطالة في الأردن، فإنه يقاس وفق المعادلة التالية:

$$\frac{\text{عدد الأفراد المتعطلين من عمر (15) عاماً إلى أقل من (65) عاماً}}{\text{عدد الأفراد (المتعطلون + العاملون) من عمر (15) عاماً إلى أقل من (65) عاماً}} \times 100$$

وتقاس البطالة عن طريق نسبي أو معدلات. ويعد الاقتصاد الوطني في حالة تشغيل كامل إذا كان معدل البطالة نحو (3٪) من المجموع الكلي لقوة العمل، فتكون هذه البطالة مؤقتة أو عرضية. وفي بعض الدول تقاس البطالة للعمال المتعطلين نسبة للسكان، بينما في دول أخرى يستخرج المعدل بالنسبة للقوى العاملة.

مفهوم الخصوبة وقياسها: تتوقف الخصوبة النظرية على توافر القدرة الفسيولوجية والبيولوجية على الإنجاب. وهناك بعض المتغيرات الديموغرافية التي تؤثر في معدلات الخصوبة، مثل: العمر عند الزواج، وعدد المواليد الأحياء، ومدة الحياة الزواجية، والحالة التعليمية للزوجين، ومستوى الدخل، والظروف السكنية للأسرة، ومدى الممارسة الفعلية لبرامج تنمية الأسرة.

وهناك العديد من المعدلات لقياس الولادات فإن من المفيد استعراضها فيما يلي: (سمحه، 1988)

معدل الخصوبة الفعلية :

تعرف الخصوبة الفعلية بأنها تكرار الولادات لدى النساء المتزوجات في سن الإنجاب (15- 49) ، ويعبّر عنه بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل الخصوبة الفعلية} = \frac{\text{عدد الولادات الحية التي تحدث في السنة}}{\text{عدد السكان في منتصف تلك السنة}} \times 100$$

معدلات الخصوبة العمرية (Age-Specific Fertility Rate):

يعد العمر من أهم المتغيرات الديموغرافية المؤثرة في قياس الخصوبة، لذلك يصبح من الضروري حساب معدلات الخصوبة للأعمار المختلفة داخل فترة سن الإنجاب كل على حدة، ويطلق على كل منها معدل الخصوبة العمري الذي يوضح متوسط عدد الولادات في السنة للمرأة في فترة عمرية معينة، ويتم معرفة ذلك بتقسيم عدد المواليد للنساء في عمر معين على عدد النساء في ذلك العمر.

وقد أظهرت المسوحات السكانية التي أجريت في الأردن خلال العقود الثلاثة الأخيرة حصول هبوط في معدلات الخصوبة الكلية إلى مستويات أقل، فقد انخفضت المعدلات من نحو (7.4) مولود في منتصف السبعينيات إلى نحو (3.8) مولود في أواخر التسعينيات، وإلى (3.1) مولود في عام 2004. ويعزى هذا الهبوط في معظمه إلى التغيرات في نمط الزواج وفي نمط استخدام وسائل تنظيم الأسرة في المجتمع الأردني (اللجنة الوطنية للسكان، 2000: 4-5؛ دائرة الإحصاءات العامة، 2003/2002؛ اليونيسيف، 2004: 102-141).

توزع بؤر الفقر في الأردن :

خلصت أحدث الدراسات التي أعدت من قبل البنك الدولي بالتعاون مع كل من وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة التنمية الاجتماعية ودائرة الإحصاءات العامة بعنوان "دراسة تقييم الفقر في الأردن لعام 2004" إلى نتيجة أساسية تتلخص في تراجع نسبة الفقر في المملكة (منذر الشرع وآخرون، 2004: 8) إذ وصلت إلى 14.2 % عام 2002م . وتعد الأردن أفضل حالا من كثير من دول العالم التي تعاني من ارتفاع نسبة الفقر فيها فالهند ومالي وبوليفيا تصل نسبة الفقر فيها إلى 35 % ، 63 %، 67 % على التوالي ، بينما اقتربت دول أخرى من مستوى الفقر في الأردن كالمملكة المغربية التي يقع 13% من سكانها تحت مستوى خط الفقر (Sandra Granzow ,2000).

وفيما يتعلق بالبطالة، أشارت تقارير دائرة الإحصاءات العامة إلى أن المعدل الكلي للبطالة في الأردن تراجع من (18.8٪) عام 1991 إلى (14.5٪) عام 2003 (دائرة الإحصاءات العامة، 2003). وعلى الرغم من تذبذب معدلات البطالة في الأردن، إلا أنها حافظت على معدل نمو سنوي بلغ ما نسبته (6٪) خلال الفترة (2003-1968).

الجدول رقم (1)

تطور نسبة الفقر في الأردن حسب المحافظات

	الفقر (%) من إجمالي السكان	الفقر (%) من إجمالي السكان
المحافظة	عام 1997	عام2002
عمّان	19.6	9.2
البلقاء	21.8	17.8
الزرقاء	16.3	22.3
مأدبا	23.9	10.7
إربد	26.0	13.8
المفرق	35.9	25.9
جرش	19.2	18.4
عجلون	17.3	9.7
الكرك	13.0	12.2
الطفيلة	24.3	10.6
معان	37.3	24.1
العقبة	17.0	15.2
الأردن	21.3	14.2

تناقصت نسبة الفقر من (21.3٪) عام 1997 إلى (14.2٪) من الأسر الأردنية عام 2002. وينطبق هذا التناقص على المحافظات التي شهدت انخفاضاً في نسب الفقر فيها خلال العامين المذكورين. وتشير أرقام توزيع نسب الفقر على

المحافظات الأردنية عام 2002 إلى أن هناك تفاوتاً في هذه النسب التي يمكن تصنيفها إلى الفئات التالية(وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، 2002) :-

- **فئة المحافظات عالية الفقر:** وهي الفئة التي تتجاوز نسبة الفقر فيها (20٪) فأكثر: وتشمل محافظات المفرق (25.4٪)، ومعان (24.1٪)، والزرقاء (22.3٪).

- **فئة المحافظات متوسطة الفقر:** وهي الفئة التي تتراوح نسب الفقر فيها ما بين (12-19٪): وتشمل محافظات إربد (13.8٪)، والكرك (12.2٪)، والعقبة (15.2٪)، والبلقاء (17.8٪)، وجرش (18.4٪).

- **فئة المحافظات منخفضة الفقر:** وهي الفئة التي تقل فيها نسب الفقر عن (12٪): وتشمل محافظات عمّان (9.2٪)، ومأدبا (10.7٪)، وعجلون (9.7٪)، والطفيلة (10.6٪).

وقد بلغت قيمة خط الفقر المطلق في الأردن بما قيمته (392) ديناراً للفرد سنوياً في عام 2002، مقارنة مع ما قيمته (366) ديناراً للفرد سنوياً في عام 1997. أما حسب المحافظات فقد تراوح خط الفقر المطلق ما بين (419) ديناراً في محافظة العاصمة، و(360) ديناراً في كل من محافظتي المفرق وعجلون.

وقد كشف المسح الذي أجري لنفقات الأسرة ودخلها لعام 2003/2002 عن أن هناك بؤراً للفقر داخل معظم المحافظات كما يلي:

الجدول رقم (2)

بؤر الفقر بحسب المحافظات

المحافظة	بـــــؤر الفقـــــــر
عمّان	الجيزة، أم الرصاص.
البلقاء	دير علا، الشونة الجنوبية.
الزرقاء	الضليل، بيرين، الأزرق، الهاشمية.
المفرق	الرويشد، الصالحية، دير الكهف، أم الجمال، حوشا، سما السرحان.
الكرك	غور الصافي.
معان	الحسينية، الجفر، المريغة.
العقبة	وادي عربة، القويرة.

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2002)

يتضح من الجدول وجود عشرين بؤرة من بؤر الفقر تتوزع بصورة غير متكافئة بين المحافظات. ويمكن أن نصنف المحافظات حسب عدد بؤر الفقر إلى ما يلي:

- محافظات تشتمل على بؤر فقر تتراوح ما بين بؤرة وبؤرتين: ويمكن أن نذكر من بينها محافظة الكرك التي تشتمل على غور الصافي، ومحافظة العقبة وفيها جيبان للفقر هما: وادي عربة والقويرة، ومحافظة البلقاء التي تضم دير علا والشونة الجنوبية، ومحافظة عمّان التي تضم الجيزة وأم الرصاص.
- محافظات تشتمل على بؤر فقر تتراوح ما بين (3-6) بؤر: ويمكن أن نذكر من بينها محافظة معان وفيها: الحسينية والجفر والمريغة، ومحافظة الزرقاء التي تشتمل على الضليل وبيرين والأزرق والهاشمية، ومحافظة المفرق التي تشتمل على الرويشد والصالحية ودير الكهف وأم الجمال وحوشا وسما السرحان. ويظهر الشكل رقم (1) توزيع بؤر الفقر حسب المحافظات.

شكل (1) توزع بؤر الفقر حسب المحافظات

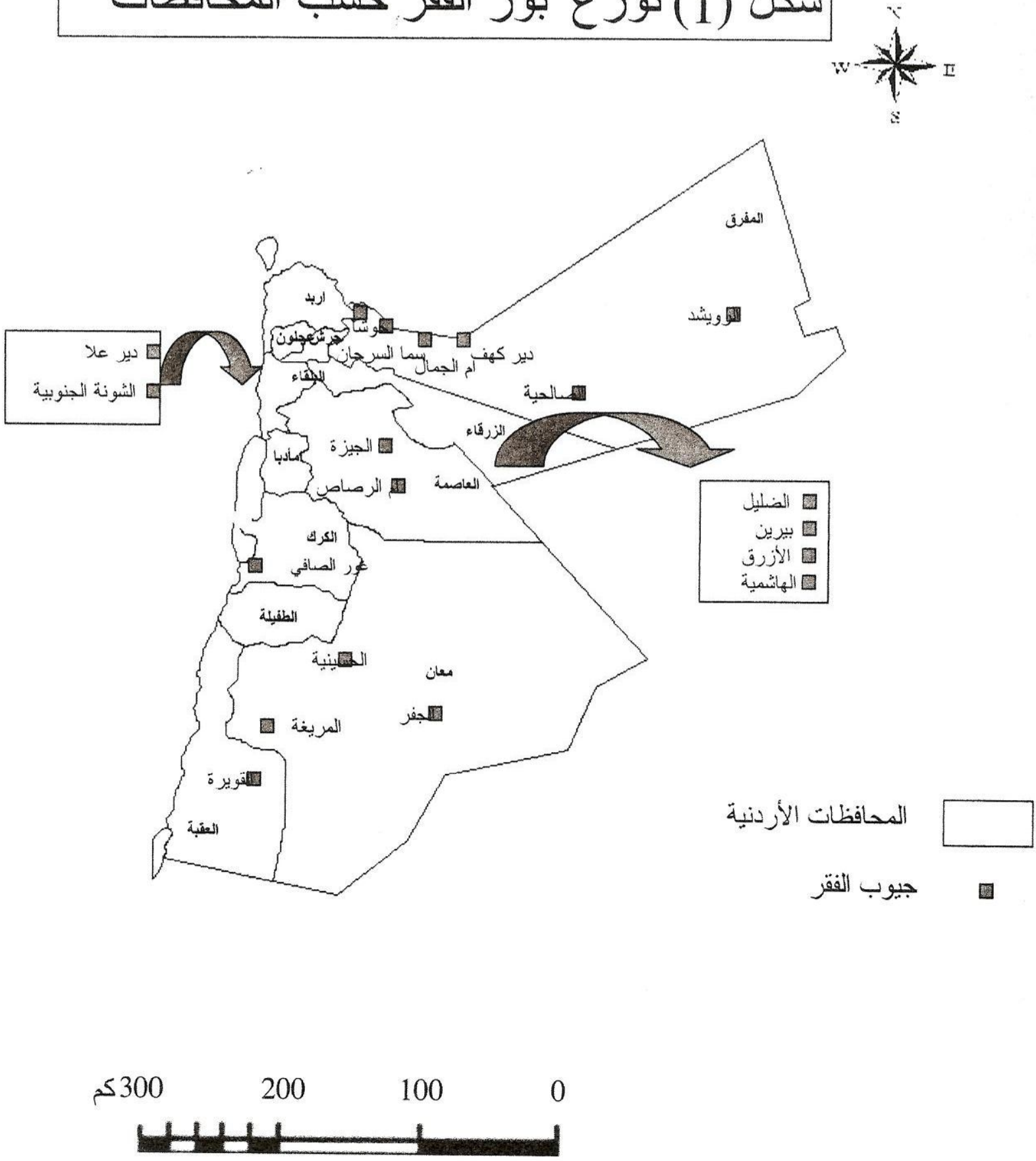

شكل رقم (9) نموذج الاستراتيجية المقترحة للتخفيف من الفقر

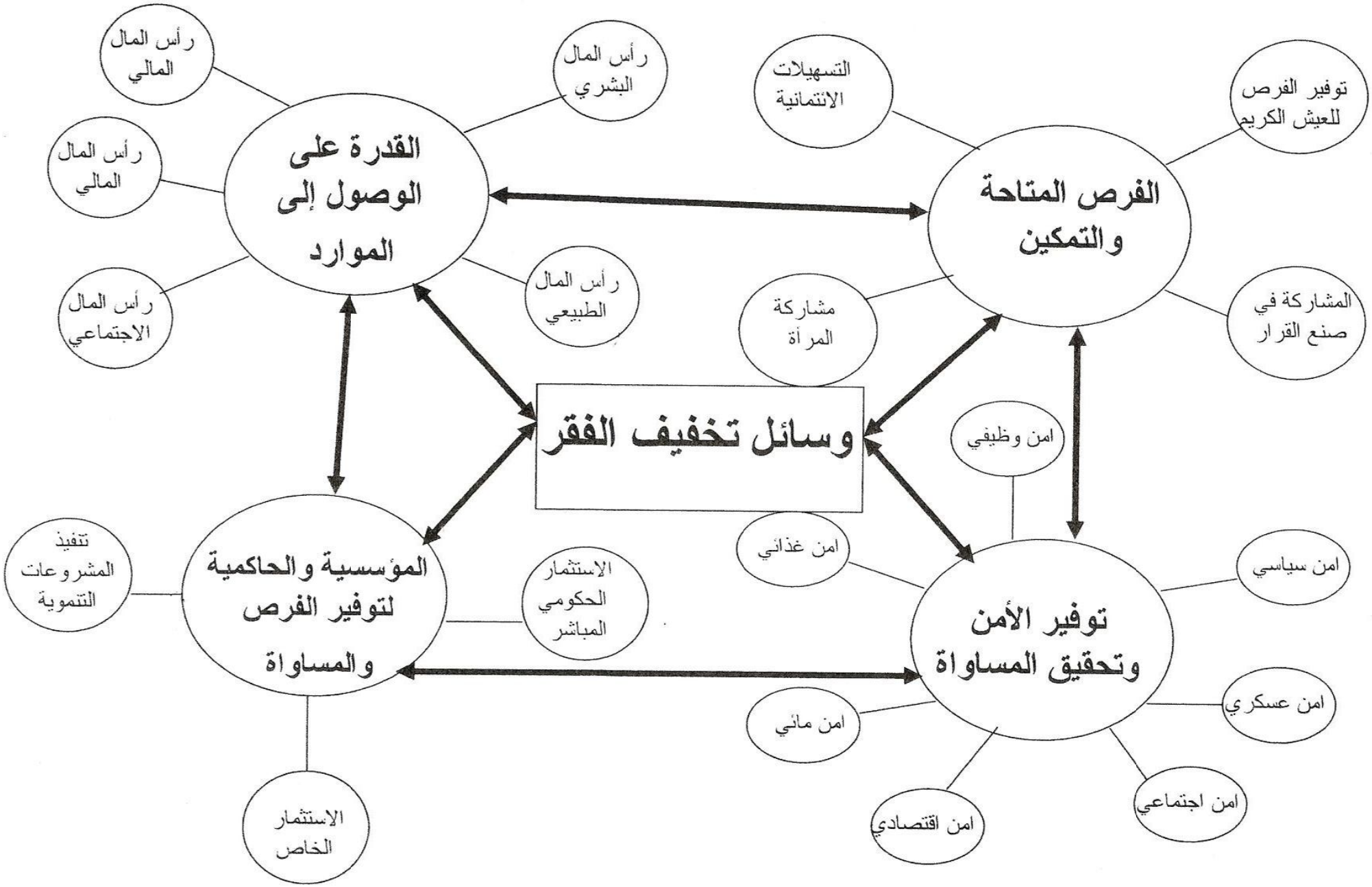

الفصل الثالث

خصائص السكان والسكن داخل بؤر الفقر

من المفيد، ونحن نعالج قضية بؤر الفقر والبطالة وارتباطها بالخصوبة المرتفعة في الأردن أن نجري تقييماً لواقع بؤر الفقر البالغ عددها عشرون جيباً، وذلك بتحليل الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان في بؤر الفقر في الأردن، واستخلاص تأثير الخصوبة في كل من الفقر والبطالة في المنطقة المدروسة، وتحليل التباين المكاني لظاهرة الفقر، واقتراح السبل الكفيلة للحد من هذه الظاهرة. وقد تم الاعتماد على بيانات مسح نفقات ودخل الأسر الذي اجرته دائرة الاحصاءات العامة عام 2004 .

أولاً: الخصائص الديموغرافية:

1- حجم الأسرة:

يلعب حجم الأسرة دوراً كبيراً في تحديد الأعباء الملقاة على عاتق رب الأسرة، فكلما ازداد عدد أفراد الأسرة ازدادت الأعباء لما يتطلبه ذلك من ارتفاع في قيمة النفقات سواء كانت على الغذاء أو الكساء أو الصحة أو التعليم. ويبلغ متوسط حجم الأسرة في مجتمع الدراسة نحو (7.95) فردا وذلك حسب مسح 2004 المشار اليه ، أعلاها في الحسينية والجفر بمتوسط (10 أفراد)، وأدناها في الضليل بمتوسط (6.57) فرداً، وهذه النسبة أعلى من المعدل العام للأسرة الأردنية والبالغ (6.40) فرداً في العام نفسه يمكن أن نعزو ارتفاع متوسط حجم الأسرة إلى عدة عوامل أهمها انخفاض المستوى التعليمي (انظر الملحق رقم (1)).

2- الخصوبة والزيادة السكانية:

تميز معدل الخصوبة الكلي في بؤر الفقر بالارتفاع النسبي، إذ بلغ (5.64) مولوداً خلال الفترة الإنجابية للمرأة في الفئة العمرية (15-49) سنة. ويعد هذا المعدل مرتفعاً إذا ما قورن بمعدل الخصوبة في المناطق غير الفقيرة في المملكة والذي بلغ (3.1) مولوداً.

كما تباينت معدلات الخصوبة الكلية في منطقة الدراسة، إذ تميزت كل من أم الجمال، والشونة الجنوبية، وغور الصافي، والجفر، والقويرة بالارتفاع النسبي في معدلات الخصوبة إذ تجاوزت معدلات الخصوبة فيها (5) مواليد، بينما قلت معدلات الخصوبة عن (5) مواليد في كل من أم الرصاص والأزرق وبيرين والصالحية والمريغة ودير علا.

وقد ارتبط ارتفاع معدل المواليد في منطقة الدراسة بالخلفية الدينية أو الريفية التي يتصف بها هذا المجتمع والذي لا يحبذ تنظيم الأسرة، كما كان لتعدد الزوجات عند بعض أرباب الأسر أثر إيجابي في زيادة حجم الأسرة ومعدلات المواليد.

3- التوزع النسبي للتركيب العمري:

يبين الملحق رقم (2) – في الملحق – التركيب العمري لسكان مجتمع الدراسة الذي يتألف من بؤر الفقر في الأردن، ويعد هذا المجتمع مجتمعاً فتياً، إذ تبلغ نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن (15) عاماً أكثر من (45٪) من سكان هذا المجتمع. وتتفوق هذه النسبة مع مثيلتها في المملكة(38 %) .

ويشكل كبار السن ممن تصل أعمارهم إلى (65) عاماً فأكثر ما نسبته (2.6٪)، أما فئة الشباب (15-64) عاماً، فإنها تشكل ما نسبته (52.1٪) من إجمالي السكان، انظر الشكل رقم (2) الذي يظهر التوزع النسبي للتركيب العمري لسكان بؤر الفقر في الأردن.

يأخذ الرسم البياني للفئات العمرية شكلا يتسم بإرتفاع نسبة الاطفال والشباب مع وجود بعض التقلص في نسبة الأطفال عن نسبة الشباب، ويدل ذلك على انخفاض معدلات الخصوبة في العقد الماضي عما كان عليه في العقود السابقة، إضافة إلى ارتفاع نسبة الإعالة مما يثقل كاهل السكان العاملين فعلاً.

شكل (2) التوزع النسبي للتركيب العمري لسكان بؤر الفقر

شكل (1) التوزيع النسبي للتركيب العمري لسكان جيوب الفقر في الأردن

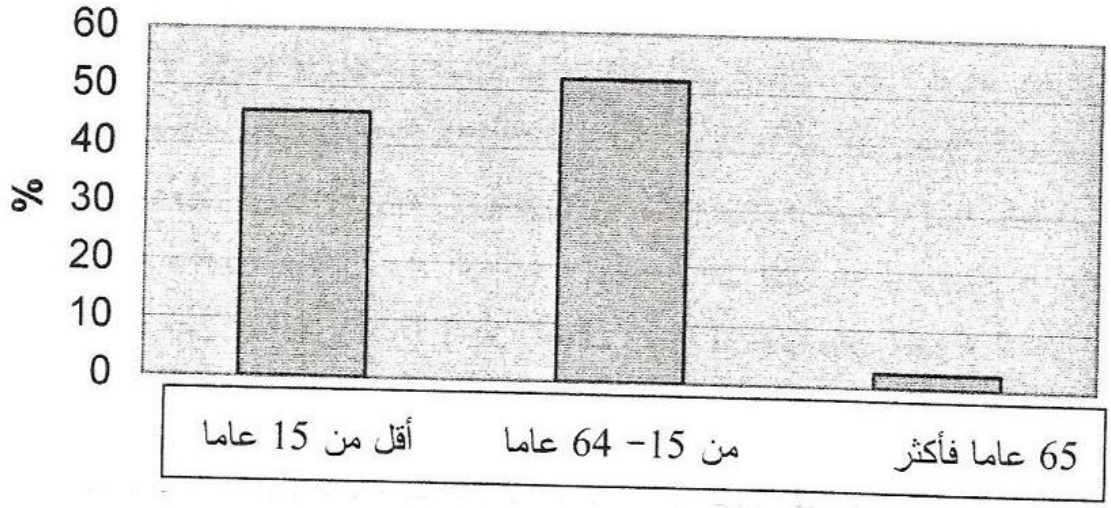

ثانياً: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية:

1- الخصائص التعليمية:

ويقصد بالخصائص التعليمية أعلى مؤهل علمي حصل عليه أفراد التجمعات السكانية المدروسة، وذلك للدور الذي يلعبه المستوى التعليمي في تحسين مستوى الأسرة الاقتصادي والاجتماعي في أغلب الأحيان.

ويبين الملحق رقم (3)، أن نسبة الأمية وصلت في مجتمع الدراسة إلى (19.7٪)، كما يظهر في الجدول كذلك أن غالبية سكان المنطقة يكتفون بالمستوى التعليمي الأساسي فما دون، إذ وصلت نسبتهم إلى (88٪) تقريباً، ولا بد أن يكون لهذا

انعكاس كبير على مستوى الدخل الفردي في المنطقة، إذ تؤكد دراسات علمية كثيرة على العلاقة الطردية بين الدخل والمستوى التعليمي للفرد.

كما تنخفض نسبة الحاصلين على شهادات الدبلوم والجامعية الأولى (بكالوريوس) إلى نحو (5.8٪) بينما بلغت في الأردن 18.7%، ويجدر التنويه إلى أن كثيرا من حملة الشهادات وخاصة العليا منها غالبا ما يهاجرون إلى مناطق يتوافر فيها فرص عمل تناسب مؤهلاتهم العلمية، وتساهم هذه الهجرة في إبطاء حركة التنمية في بؤر الفقر سواء كانت تنمية اجتماعية أو اقتصادية.

وتتباين خصائص السكان التعليمية من منطقة إلى أخرى في بؤر الفقر، إذ تتجاوز نسبة الأمية في دير كهف، والحسينية، والمريغة، وغور الصافي، وأم الجمال (20٪). كما تعد منطقة بيرين من أكثر المناطق التي يتوافر فيها أعداد من حملة الشهادة الجامعية الأولى بنسبة وصلت إلى (21.7٪)، وتقل نسبة حملة الشهادة الجامعية الأولى في مناطق الجيزة، ودير علا، والحسينية، والمريغة، ودير كهف، والرويشد، وغور الصافي، وأم الجمال، والهاشمية إلى أدنى حد لها حيث تصل نسبة الجامعيين فيها إلى (5٪) (انظر الشكل رقم 3)، الذي يبين التوزع النسبي للحالة التعليمية للفقراء.

شكل (3) التوزع النسبي للحالة التعليمية للفقراء

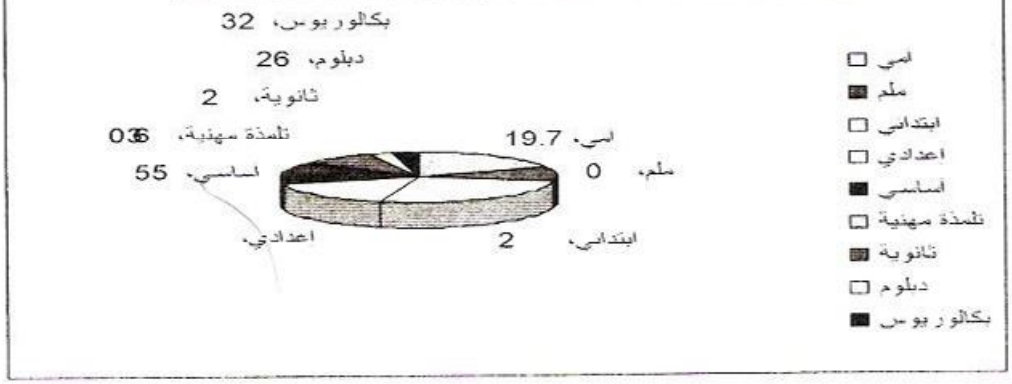

2- الحالة العملية للقوى العاملة:

يظهر الملحق رقم (4) الذي يبين الحالة العملية للقوى العاملة أن غالبية العاملين هم مستخدمون بأجر، إذ تصل نسبتهم إلى (81.1٪) من مجموع أفراد هذه الفئة بينما بلغت (46 %) في الأردن . وتقل المشاريع الخاصة المستخدمة للأيدي العاملة إذ لم تتجاوز نسبة أصحاب العمل مع المستخدمين فيها (3.6٪)، وهذا يبدو واقع الحال إذ تخلو المناطق المدروسة من أي شركة مساهمة محدودة سوى تلك الشركات الخاصة بباصات نقل الركاب وغالبا ما تكون هذه الشركات الخاصة مملوكة لعدد قليل من المساهمين.

ويتفوق العمل الخاص بدون وجود مستخدمين على العمل الخاص ذي المستخدمين، وغالبا ما يكون هذا النوع متمثلا بمحلات تجارة المفرق أو المزارع الصغيرة أو غيرها من المشاريع الصغيرة التي لا تتحمل وجود مستخدمين سوى صاحب العمل. انظر الشكل رقم (4) الذي يظهر التوزع النسبي للحالة العملية للقوى العاملة في بؤر الفقر.

شكل (4) التوزع النسبي للحالة العملية للقوى العاملة في بؤر الفقر

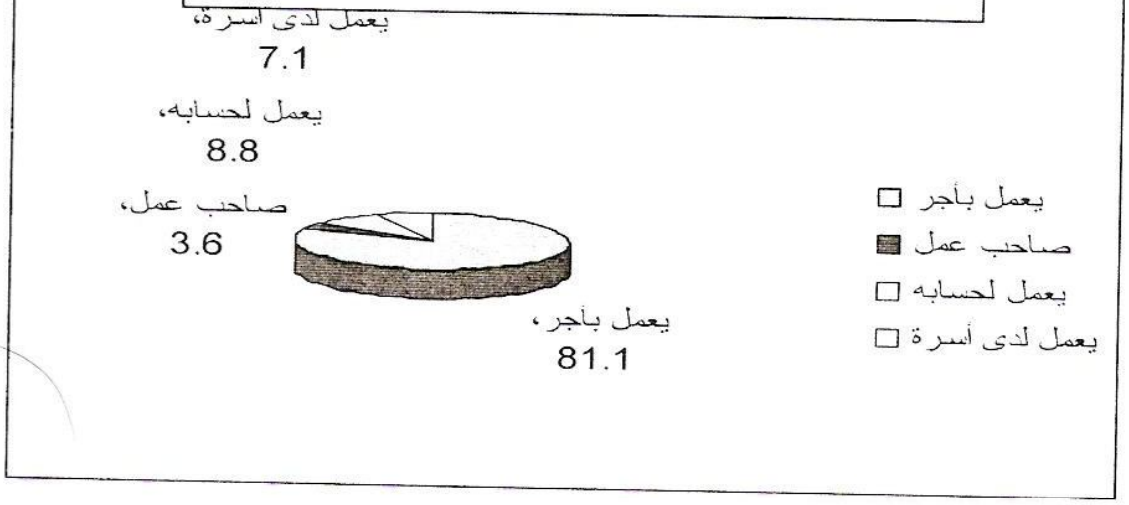

3- البطالة والتوزع النسبي للقوى العاملة:

يبين الملحق رقم (5) والخاص بالتوزع النسبي للقوى العاملة أن (69.7٪) من القادرين على العمل هم متعطلون لم يسبق لهم العمل. ويتركز أعلاها في أم الرصاص (83٪) وأدناها في الرويشد (60٪)، أما نسبة المتعطلين الذين سبق لهم العمل فقد بلغت(0.04٪).

أما العاملون فعلاً فقد بلغت نسبتهم (7.6٪) وأغلبهم من العاملين في المهن ذات المردود الاقتصادي المتدني نسبياً من المهن الأولية، ومهنة الزراعة، ومشغلو الآلات. وترتفع نسبة هؤلاء في الحسينية (22.4٪)، وأدناها في دير كهف (2٪). انظر الشكل رقم (5) الذي يبين التوزع النسبي للقوى العاملة في بؤر الفقر.

شكل (5) التوزع النسبي للقوى العاملة في بؤر الفقر

3- الحالة الزواجية:

يبين الملحق رقم (6) أن الحالة الزواجية في مناطق الدراسة متباينة، إذ تبلغ نسبة المتزوجين (48٪) من إجمالي السكان، ويتركز أعلاها في أم الجمال (59.2٪) وأدناها في الأزرق (28٪). أما نسبة الذين لم يسبق لهم الزواج فإنها تبلغ (45٪)، ولعل ارتفاع نسبة العزاب في منطقة الدراسة يعود إلى ارتفاع معدلات البطالة بين صفوف القادرين على العمل أو تدني مستويات دخل الاملين فعلا بحيث يتم

الإحجام عن الزواج بين الذكور بسبب تكاليف الزواج المرتفعة. ويشير الملحق رقم (5) ورقم (6) أن هناك علاقة طردية بين التوزع النسبي للقوى العاملة والحالة الزواجية، كما تنعكس البطالة على ارتفاع نسبة الطلاق التي تبلغ (3.2٪) من حالات الزواج، انظر الشكل رقم (6) الذي يبين التوزع النسبي للحالة الزواجية في بؤر الفقر.

شكل (6) التوزع النسبي للحالة الزواجية

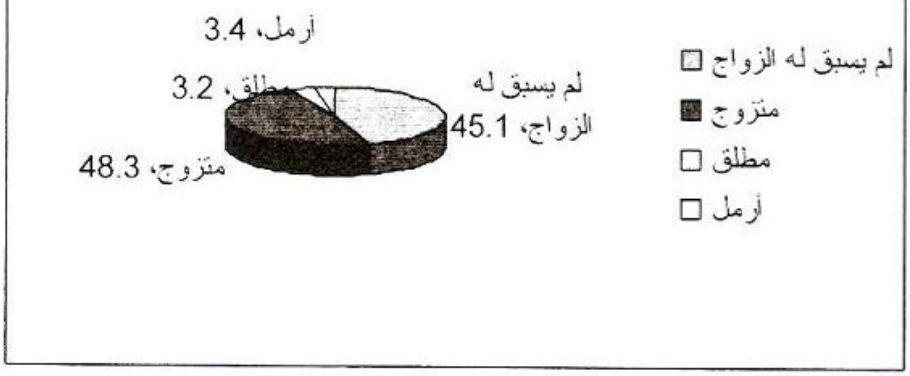

4- الدخل:

يعيش سكان المناطق المدروسة جميعها دون خط الفقر المطلق، إذ تتدنى متوسطات دخولهم دون خط الفقر المطلق المحدد للمحافظات الأردنية. وتتفاوت متوسطات الدخل في المناطق المدروسة، إذ يهبط أدناها في مناطق الرويشد إلى (761.58) ديناراً أردنياً سنوياً، ويرتفع أعلاها في أم الجمال إلى (2246.96) ديناراً أردنياً سنوياً.

ويظهر الملحق رقم (7) متوسطات الدخول السنوية للأسر في المناطق المدروسة، والتي تدلل على انتشار الفقر في هذه المناطق بنسبة أكبر من المتوسط العام في المملكة. ويبلغ متوسط الدخل في جميع المناطق المدروسة نحو (1275.35)

دينارا أردنيا سنويا أي بمعدل (106.3) دينارا أردنيا شهريا بينما بلغت في الأردن (5589.9) دينارا سنويا أي بمعدل (465.9) دينارا أردنيا شهريا. وهنا تكمن خطورة المشكلة بسبب ارتفاع الأسعار في السنوات الأخيرة، وخاصة أسعار تلك المواد الأساسية للاستهلاك الأسري. كما أن ارتفاع معدلات البطالة وندرة المشاريع المستوعبة للأيدي العاملة في المناطق المدروسة يشكلان خطرا على تلك الشرائح السكانية.

ثالثا: خصائص السكن:

1- ملكية المسكن:

أظهرت النتائج التي أجرتها دائرة الاحصاءات العامة للمناطق المدروسة أن (79.3٪) من سكان المناطق يمتلكون المساكن التي يقيمون فيها، في حين أن (9.1٪) مستأجرون لهذه المساكن، كما بلغت نسبة الذين يقطنون مسكنهم دون مقابل (11.6 %). وتتباين هذه النسب مع مثيلاتها في الأردن إذ بلغت نسبة السكان الذين يمتلكون المساكن (71.4 %)، و(20.8 %) مستأجرون لها و(7 %) يقطنون مساكنهم دون مقابل .

ويظهر الملحق رقم (8) أن (9.1٪) من أرباب الأسر يدفعون جزءاً من دخولهم للإنفاق على الإيجار، وتتفاوت نسب الإنفاق على الإيجار من منطقة إلى أخرى، إذ نجد أن أعلاها يتركز في الأزرق (36.1٪) وهذه النسبة مرتفعة إذا ما قورنت مع محافظة الزرقاء ككل والتي وصلت نسبة المساكن المستأجرة فيها إلى (29.1 %) وأدناها يتركز في الجفر ودير كهف.

كما وتتميز مباني المنطقة المدروسة بأنها مبنية من الحجر أو الطوب أو الخرسانة أو الخرسانة والطوب معاً، ولعل ارتفاع نسبة المباني المبنية من الطوب مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن أن نقسم مساكن منطقة الدراسة إلى قسمين حسب المساحة قسم صغير المساحة يعيش فيها أسر

نواة، وقسم يتميز بكبر المساحة يعيش فيها أسر ممتدة، انظر الشكل رقم (7) الذي يبين التوزع النسبي لملكية المسكن.

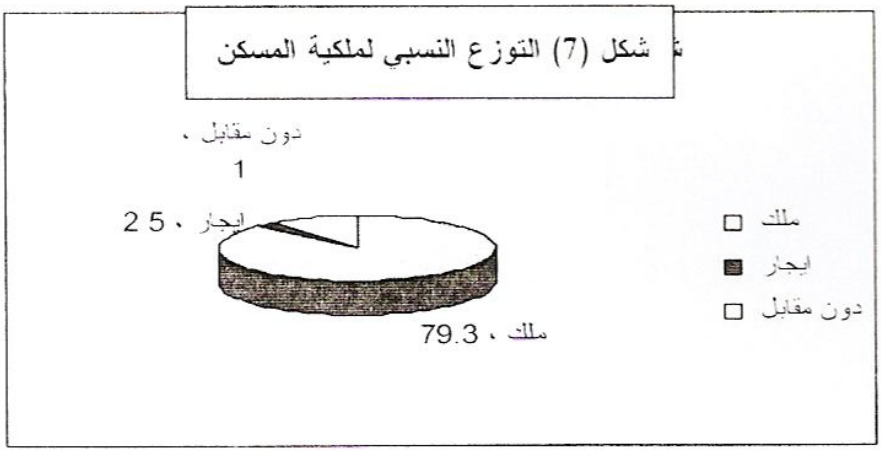

2- تجهيزات المسكن:

يرتبط مدى توفير الأجهزة المنزلية لدى الأسر بالدخل، إذ نجد أن المناطق المدروسة تتباين في مستويات الدخل، وبالتالي فإنه من الطبيعي أن تتباين في مستوى تجهيزات المسكن الضرورية والأساسية.

ويوضح الملحق رقم (9) أن غالبية الأسر في المناطق المدروسة تمتلك أجهزة الغسالة والثلاجة والتلفاز بنسب (81.7٪) و(76.3٪) و(67٪) على التوالي وهي نسبة متدنية إذا ما قورنت مع المعدل العام لهذه الأجهزة في الأردن والتي بلغت فيها نسبة من يمتلكون جهاز الغسالة (95.1 %) والثلاجة (93.1 %) والتلفاز (96.4 %). إلا أن نسبة الأفراد الذين يمتلكون السيارة الخاصة تصل إلى (30٪)، ونسبة الذين يمتلكون الكمبيوتر تتدنى إلى (2.6٪) بسبب ارتفاع نسبة ذوي الدخل المحدودة.

الفصل الرابع

محددات الفقر في المنطقة المدروسة

لتحليل التباين بين متوسطات دخول الأسر الفقيرة في مناطق بؤر الفقر استخدم أسلوب الانحدار البسيط (Simple Regression) لدراسة العلاقة بين متغيرين هما معدل الخصوبة الكلي كمتغير مستقل، ومتوسط الدخل الصافي للأسرة كمتغير تابع في المرحلة الأولى، والخصوبة كمتغير مستقل، والبطالة كمتغير تابع في المرحلة الثانية.

كما استخدم أسلوب الانحدار المتعدد (Multiple Regression) الذي يحدد مقدار العلاقة بين المتغير التابع وهو الفقر، وعدد من المتغيرات المستقلة التالية:

أ- معدل الخصوبة الكلي.

ب- الفئة العمرية (15-64) عاماً.

ج- حالة القادرين على العمل (يعمل، متعطل، ولم يسبق له العمل).

د- نوع العمل (يعمل بأجر، صاحب عمل).

ه- الحالة التعليمية (أمي، متعلم).

و- الحالة الزواجية (لم يسبق له الزواج، متزوج).

ز- ملكية المسكن (ملك، استئجار).

ح- توافر الأجهزة الكهربائية (غسالة، ثلاجة، سيارة).

والجدير ذكره أن المتغيرين المستقلين (ب ، هـ) سالفي الذكر يشكلان جزءا مهما من مكونات التنمية البشرية ذات العلاقة مع الفقر (صالح ، 2002) .

1- العلاقة الارتباطية بين الخصوبة المرتفعة وظاهرتي الفقر والبطالة (الانحدار البسيط) :

استخدم تحليل التباين الأحادي (البسيط) للإجابة على سؤال الدراسة: هل هناك علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين الخصوبة المرتفعة للسكان في المناطق المدروسة وبين ظاهرتي الفقر والبطالة؟

وقد تبين من خلال نتائج التحليل أن هناك علاقة ارتباطية مرتفعة بين كل من الفقر والخصوبة، إذ بلغت قيمة الارتباط (0.82)، كما بلغ معامل التفسير لنموذج الانحدار (R^2) (0.672)، وهي نسبة التباين في المتغير التابع التي يتم تفسيرها باستخدام نموذج الانحدار. كما تبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (12) أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصوبة والفقر، فقد بلغت قيمة (F) (34.964) وهي ذات دلالة إحصائية على مستوى أقل من (α = 0.05).

الجدول رقم (3)

تحليل الارتباط الأحادي بين الفقر والخصوبة

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1	1195240.337	1195240.337	34.964	0000
داخل المجموعات	17	581147.186	34185.129		
المجموع	18	1776387.523			

وترتبط الخصوبة بالدخل الذي استخدم كمؤشر للفقر ارتباطاً إيجابياً بين المجموعات، إذ تنخفض الخصوبة مع ارتفاع الدخل. ويمكن الاستدلال على ذلك

من خلال تتبع معدلات الخصوبة والدخل في بؤر الفقر ومقارنتها مع معدلات الدخل في المحافظات التي تنتمي إليها هذه البؤر. فقد تميزت جميع البؤر بارتفاع ملحوظ في معدلات الخصوبة وصل إلى (5.64) مقارنة بمعدل (3.1) مولود للأردن. قد انخفضت متوسطات الدخول في بؤر الفقر بشكل ملحوظ إذ وصلت إلى (1275.0814) ديناراً أردنياً سنوياً، وهي منخفضة جداً إذا ما قورنت بمتوسطات الدخول في المناطق الأخرى التي تقل فيها معدلات الخصوبة.

أما بؤر الفقر نفسها فقد أظهرت ارتباطاً سلبيا ما بين معدلات الخصوبة والدخل داخل المجموعات، إذ ارتفعت الدخول مع انخفاض معدل الخصوبة فيها.

بينما أظهرت نتائج التحليل عند اختبار العلاقة بين البطالة والخصوبة أن هناك علاقة ارتباطيه ضعيفة بين كل من الخصوبة والبطالة إذ بلغت قيمة الارتباط بينهما (0.124)، وقد بلغ معامل التفسير لنموذج الانحدار (R^2) (0.015)، كما يظهر في الجدول رقم (4).

ويمكن أن نعزو هذه النتيجة إلى ارتفاع معدلات الخصوبة في الوقت الذي تنخفض فيه معدلات البطالة بسبب سيادة البطالة المقنعة والبطالة الموسمية بين صفوف العاملين الذين يتقاضون أجوراً زهيدة مقابل أعمالهم في قطاعي الزراعي والخدمات. وهذا يدعو إلى الاستنتاج بأن الخصوبة المرتفعة تسهم في تناقص معدلات البطالة الحقيقية وتناقص معدلات الدخل الناجم عن إقبال الفقراء على الأعمال ذات الأجور المتدنية، علماً أن العلاقة الارتباطية بين الخصوبة والبطالة على مستوى المملكة ككل تكون اكثر ارتفاعا وذات دلالة احصائية عما هي عليه بين مناطق بؤر الفقر .

الجدول رقم (4)

تحليل التباين الأحادي بين البطالة والخصوبة

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1	16.702	16.702	0.266	0.613
داخل المجموعات	17	1068.486	62.852		
المجموع	18	1085.187			

2- تحليل تباين المتغيرات المستقلة للدراسة مع المتغير التابع (متوسط الدخل الشهري للأسر الفقيرة) في بؤر الفقر (الانحدار المتعدد) :

اتضح من التحليل الذي استخدم لفحص فيما إذا كانت توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات دخول الأسر الفقيرة بالنسبة للمتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة أن هناك أربعة متغيرات مستقلة ذات دلالة إحصائية قوية عند مستوى ثقة (0.05). وقد فسرت هذه المتغيرات مجتمعة نحو (0.84) من تباين المتغير التابع، وهذه المتغيرات هي (معدل الخصوبة، حالة القادرين على العمل، المستوى التعليمي، الحالة الزواجية). بينما لم تظهر هناك فروق ذات دلالة إحصائية لمتغيرات (الفئة العمرية 15-14 عاماً)، وملكية المسكن، وتجهيزات المنزل.

ويظهر الجدول رقم (5) المعنوية الإحصائية ومعامل التفسير لكل متغير مستقل من تباين دخول الأسر الفقيرة كل على حدة، دالاً بذلك على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسط دخل الأسرة وفئات المتغيرات المستقلة كان أعلاها

لمعدل الخصوبة. وقد اتفق ذلك مع التحليل الأحادي البسيط الذي سبق الحديث عنه، أما متغير المستوى التعليمي فقد أبدى أثراً واضحاً في تفاوت دخول الأسر الفقيرة وباتجاه طردي إذ كان متوسط دخل الأسرة الفقيرة التي يعد رب أسرتها أمياً من أقل الدخول. ويبدأ الدخل بالزيادة تقريباً مع ارتفاع المستوى التعليمي لرب الأسرة الفقيرة في مناطق البؤر، وقد أظهر متغير المستوى التعليمي ارتباطاً مع مستوى الدخل وصل إلى (0.50) بمعامل تفسير (R^2) بلغ (0.79).

أما متغير علاقة رب الأسرة بالقوى العاملة فقد أبدى كذلك أثراً في تفاوت دخول الأسر الفقيرة على مستوى مناطق بؤر الفقر، وكان أدناها لأولئك المتعطلين فعلاً. وقد كان لهذا المتغير معامل تفسير (R^2) بلغ (0.76). أما متغير الحالة الزواجية فقد أظهر هذا المتغير ارتباطاً سلبياً مع الدخل وصل إلى (-0.525)، وقد فسر هذا المتغير تراكمياً مع المتغيرات السابقة (0.84).

الجدول رقم (5)

ملخص لتحليل تباين متوسطات دخول الأسر الفقيرة حسب المتغيرات المستقلة في بؤر الفقر

المتغير	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى المعنوية	معامل التفسير
الخصوبة	بين المجموعات	1	1195240.337	1195240.337	34.964	000	0.673
	داخل المجموعات	17	581147.186	34158.129			
حالة القادرين على العمل	بين المجموعات	2	1349667.582	674833.791	25.303	000	0.76
	داخل المجموعات	19	426719.941	26669.996			
المستوى التعليمي	بين المجموعات	3	86798.818	17359.762	25.320	000	0.79
	داخل المجموعات	15	627509.9317	1074.5033			
الحالة الزواجية	بين المجموعات	4	1484275.496	494758.499	25.406	000	0.836
	داخل المجموعات	14	292112.027	19474.135			

التصنيف المكاني لبؤر الفقر باستخدام التحليل العنقودي:

تم استخدام أسلوب التحليل العنقودي (Cluster Analysis) لتصنيف التجمعات السكانية الممثلة لبؤر الفقر إلى أنماط إقليمية، وقد أمكن تصنيف التجمعات السكانية إلى ثلاث طبقات كما يظهر في الشكل رقم (8)، ويوضح الجدول رقم (6) الطبقات الثلاث التي أظهرها هذا التصنيف.

الجدول رقم (6)

الطبقات التي أظهرها التحليل العنقودي

الطبقة الأولى	الطبقة الثانية	الطبقة الثالثة
أم الجمال	الضليل	سما السرحان
الجفر	الحسينية	حوشا
	بيرين	دير علا
	المريغة	أم الرصاص
	الأزرق	الهاشمية
	الرويشد	الجيزة
		الصالحية
		دير كهف
		الشونة الجنوبية
		القويرة
		غور الصافي

ويظهر الشكل رقم (8) التوزع المكاني لطبقات التحليل العنقودي، ويهدف التحليل العنقودي الذي يعتمد على الدرجات العاملية إلى تصنيف التجمعات السكانية في

منطقة الدراسة إلى مجموعات يكون التباين بينها أكبر ما يمكن، وفي الوقت نفسه يتشابه كل تجمع سكاني في خصائصه .

وبعد إجراء التحليل التمييزي عند مستوى (3) ثم (5) ثم (10) ثم (15) تبين أن أعلى درجات التباين تظهر عند المستوى (10)، لذا تم اختيار المستوى (10) للتوقف عنده في استخراج الأنماط التنموية.

ويلاحظ من الجدول رقم (6) أن الطبقة الأولى تنتمي إلى النمط المعيشي ذي المستوى المرتفع مقارنة مع بقية التجمعات، كما أن التجمع السكاني في الطبقة الثانية تنتمي إلى النمط المعيشي المتوسط بالنسبة لتجمعات بؤر الفقر، بينما تنتمي التجمعات السكانية في الطبقة الثالثة إلى النمط المعيشي المتدني.

ويتطابق هذا الاستنتاج مع تصنيف الفقراء الذي سبق أن أشرنا إليه وهو الفقراء الميسورون والفقراء المدبرون والفقراء المعدومون.

1- النمط ذو المستوى الأقل فقرا في بؤر الفقر (الطبقة الأولى):

ويشمل هذا النمط كلا من أم الجمال، والجفر، ويتميز هذان التجمعان السكانيان بارتفاع في نسبة الأفراد الحاصلين على الشهادة الجامعية الأولى، إذ بلغت في أم الجمال (2.3٪)، وفي الجفر (10.9٪). كما تميزت أم الجمال بارتفاع نسبي للأفراد الذين يعملون لحسابهم إذ وصلت نسبتهم إلى (9.1٪)، وتتميز الجفر بارتفاع نسبة العاملين بين أفراد الأسرة إذ بلغت (12.5٪)، ويمكن أن نعتبر سكان هذين التجمعين بأنهم من الفقراء الميسورين.

2- النمط ذو المستوى المتوسط من الفقر (الطبقة الثانية):

ويشمل: الضليل، والحسينية، وبيرين، والمريغة، والأزرق، والرويشد، وتتميز هذه التجمعات بارتفاع نسبي في عدد الأفراد الحاصلين على شهادتي المرحلة الثانوية والمرحلة الأساسية، كما تتميز بعض هذه التجمعات باعتماد أفرادها على مشاريع خاصة بسيطة للحصول على قوتهم، إلا أن أغلب السكان يعملون بأجر. ويمكن أن نعتبر سكان هذه التجمعات بأنهم من الفقراء المدبرين.

3- النمط ذو المستوى المتدني من الفقر (الطبقة الثالثة):

ويشمل: سما السرحان، وحوشا، ودير علا، وأم الرصاص، والهاشمية، والجيزة، والصالحية، ودير كهف، والشونة الجنوبية، والقويرة، وغور الصافي. ويتدنى في هذه التجمعات عدد الأفراد الحاصلين على الشهادة الثانوية والجامعية، بل ترتفع نسبة الأفراد الأميين. كما تتميز بعض هذه التجمعات بأن معظم سكانها يعملون بأجر، ويمكن أن نعتبر سكان هذه التجمعات بأنهم من الفقراء المعدمين.

الشكل رقم (٨) التسلسل الهرمي للتحليل العنقودي

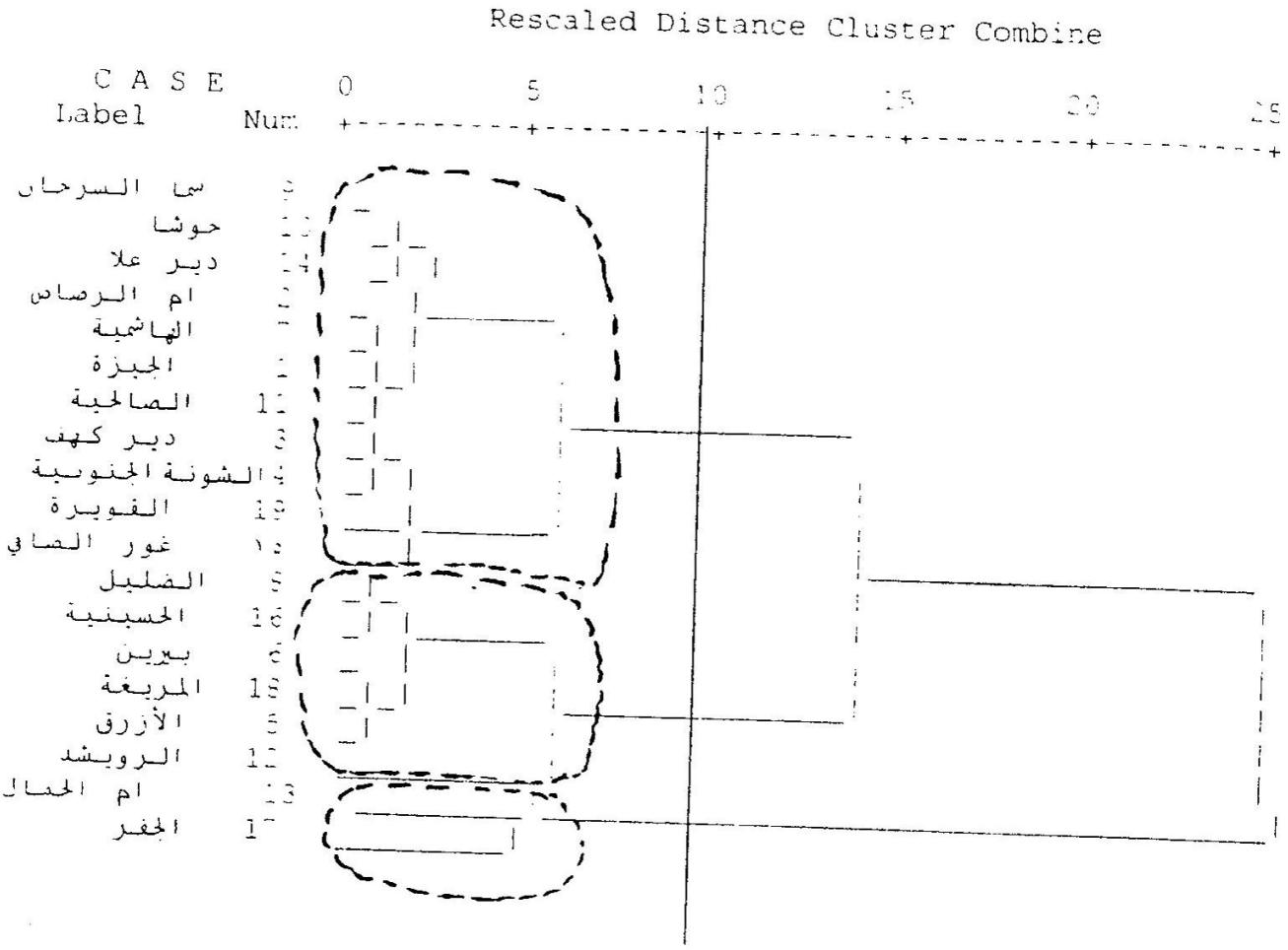

الفصل الخامس

المبادرات الحكومية للحد من الفقر والبطالة

اهتمت الحكومة الأردنية بمشكلتي الفقر والبطالة اللذين يشكلان تحدياً كبيراً أمام المسيرة التنموية. لذا فإن من الطبيعي أن تبادر إلى البحث عن حلول عملية لهما بهدف ضمان نجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، ولتوفير الأمن والاستقرار في ربوع المملكة من جهة ثانية. ويمكن أن نلخص المبادرات التي أعلن عن قيام الحكومة بها وما تم تحقيقه من إنجازات خلال السنوات الماضية في سبيل الحد من الفقر والبطالة فيما يلي (برنامج مكافحة الفقر في الأردن، 2002: 35-45؛ وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2002):

1- اعداد الأمانة العامة للجنة الوطنية للسكان استراتيجية وطنية للسكان (2000- 2020) منسجمة في أهدافها ومضمونها مع غايات التنمية المستدامة، وترتكز على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتغيير الإيجابي في الإتجاهات المتعلقة بالخصائص السكانية، والنهوض بصحة الأم والطفل، ومشاركة المجتمع في مواجهة المشكلة السكانية.

2- فهم ظاهرة الفقر وقياسها وتقييمها: قامت وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة وبرنامج مكافحة الفقر في الأردن بتطوير خرائط تفصيلية لفهم ظاهرة الفقر وقياسها على مستوى المحافظات بناءً على مسح دخل الأسرة ونفقاتها لعامي 1997 و2002 للحصول على معلومات دقيقة عن بؤر الفقر على مستوى الألوية والأقضية.

3- زيادة المعونة المقدمة للمنتفعين عام 2002 واعادة هيكلة صندوق المعونة الوطنية: تم تطبيق برنامج جديد للمعونة النقدية في كانون الأول 2002 ورفع نسبة المنتفعين من (33٪) إلى (40٪). وتم تطبيق نظام ضمان الجودة ونماذج جديدة للتقدم للمعونة.

4- القضاء على الازدواجية في برامج المعونة: تم تطوير قاعدة بيانات وطنية في صندوق المعونة الوطنية والتي ستساعد في تحديد المؤهلين، ومستوى المعونة والجهة المعنية بتقديمها.

5- دعم برامج التمويل الفردي المستدام: قامت وزارة التخطيط بإنشاء عدد من المكاتب الاستشارية بغرض تقديم الخدمات للأفراد المؤهلين لبدء مشاريع فردية، كذلك تم إطلاق مشاريع ريادية لدعم الممارسات الفضلى للمشاريع الميكروية من خلال المؤسسات غير الحكومية، وتحديد معايير جديدة للإقراض، وذلك لضمان الاستدامة ونجاح المشاريع.

6- زيادة فرص التشغيل في المناطق الريفية من خلال مشاريع التنمية الريفية المدرة للدخل.

7- تشجيع القطاع الخاص على زيادة الاستثمارات المحلية في مشاريع تنموية تسهم في تقديم الخدمات للباحثين عن العمل.

8- ضمان إمكانية حصول الفقراء على عناية صحية وتنظيم الأسرة ضمن بيئة صحية: قامت وزارة التنمية الاجتماعية من خلال برامج مكافحة الفقر بتنفيذ برنامج تمكين المرأة في قضايا تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية. كما قامت وزارة الصحة بتنفيذ برنامج تأمين صحي شامل للوصول للفقراء والأطفال دون سن السادسة، وتوسعة تطبيق برنامج القرى الصحية.

9- ضمان استجابة النظام التعليمي لاحتياجات الفقراء: قامت وزارة التربية والتعليم بتوسيع برنامجها الخاص بالغذاء المدرسي، إضافة إلى تقليل كلفة التعليم من خلال توزيع الملابس والحقائب المدرسية والتجهيزات المدرسية للفقراء.

10- توسيع الوعي العام بالجهود المبذولة للحد من الفقر: تم توزيع مطبوعات لزيادة الوعي حول الجهود المبذولة لمكافحة الفقر في الأردن.

لقد كانت المبادرات سالفة الذكر جزءاً من برنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية الذي أطلق بمبادرة من جلالة الملك عبد الله الثاني عام 2002، بهدف زيادة إنتاجية المواطنين وتحقيق آثار إيجابية مباشرة وملموسة على مستوى معيشتهم في جميع محافظات المملكة وبخاصة في المناطق النائية.

وفي عام 2004 وضعت وزارة التخطيط والتعاون الدولي برنامجاً جديداً يهدف إلى بناء القدرات المؤسسية للمنظمات الأهلية غير الحكومية (قدرات) لتعزيز مفهوم المجتمع المدني والمشاركة الفاعلة في التنمية المستدامة. ويأتي هذا البرنامج ضمن برنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية، ويتضمن ثلاثة محاور رئيسة تتمثل في بناء القدرات المؤسسية للمنظمات الأهلية، وتنفيذ مشاريع تنموية، وتعزيز البيئة التشريعية.

ويتوجه البرنامج الذي يعكس التزام الحكومة في الحد من الفقر والبطالة في المناطق الأقل حظاً في المملكة إلى توفير قاعدة اقتصادية وفرص عمل تسهم في الحد من الهجرات الداخلية من هذه المناطق وتوفير سلع وخدمات منتجة محلياً، في الوقت الذي يشكل فيه برنامج (قدرات) نموذجاً اقتصادياً فاعلاً لدور جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني في دعم مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وقد تمخض عن المبادرات الحكومية وغير الحكومية وما تم تحقيقه من إنجازات تتعلق بتحسين نوعية حياة البشر والحد من فقرهم نتائج ملموسة على أرض الواقع تتمثل في تحقيق الأردن لمستويات عالية نسبياً من التنمية البشرية مقارنة مع البلدان العربية الأخرى، ومما يؤكد ذلك إشارة تقرير التنمية البشرية الأردني لعام 2004 إلى أن الأردن احتل في العام نفسه المرتبة التاسعة بين تسع عشرة دولة عربية من حيث مستوى مؤشر التنمية البشرية. ويعزى ارتفاع مرتبة الأردن في دليل التنمية البشرية أساساً إلى تحسن مؤشرات التعليم والعمر المتوقع عند الولادة ومستوى المعيشة.

خـــــاتمـــة

لعل من المفيد أن نختتم هذه الدراسة بإجراء استعراض عام لأبرز النتائج التي توصلت إليها، إضافة إلى اقتراح التوصيات التي تنبثق عن النتائج فيما يلي:

النتـــــائج:

لا شك أن هناك علاقة موجودة بين الخصوبة وكل من الفقر والبطالة، وقد أكدت نتائج الدراسة على وجود هذه العلاقة الارتباطية. كما أن هناك علاقة متبادلة بين الفقر والتنمية المستدامة، إذ يشكل الفقر أحد التحديات التي تواجه التنمية، وفي الوقت ذاته فإن التنمية تشكل إحدى الخيارات الأساسية لحل مشكلة الفقر والحد من البطالة ، وبذلك فإنه يمكن اعتبار الفقر نتيجة لعدم تركيز مشروعات التنمية على مناطق الفقر ، وفي الوقت ذاته يتحول الفقر إلى أحد العوامل التي تعرقل مسيرة التنمية في الأردن .

والجدير ذكره أن للزيادة السكانية المرتفعة الناجمة عن الخصوبة المرتفعة صلة قوية ومباشرة بالفقر واتساع رقعته، فكلما ازداد حجم الأسرة كلما ازداد معدل الإعالة وازداد احتمال وقوع أفرادها في براثن الفقر.

وقد كشفت دراسة بؤر الفقر في الأردن عن كبر حجم الأسر الناجم عن ارتفاع معدلات الخصوبة التي تصل في المتوسط إلى (5.2) مولود خلال الفترة الإنجابية للمرأة. كما كشفت عن تدني مستوى الدخل لدى غالبية الأسر بفعل تدني الأجور ومحدودية مصادر الدخل، إضافة إلى انخفاض المستوى التعليمي وارتفاع نسبة الأمية وبخاصة في المناطق الريفية من بؤر الفقر، كما أن بؤر الفقر تعاني من انخفاض المستوى الصحي بسبب ضعف القدرة على تحمل نفقات الخدمات الصحية، وانخفاض الوعي الصحي في تلك الأوساط.

وللإجابة على سؤال الدراسة: هل هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الخصوبة المرتفعة للسكان في المناطق المدروسة وبين ظاهرتي الفقر والبطالة؟ استخدم تحليل الارتباط الأحادي (البسيط)، وتبين أن هناك علاقة ارتباطية قوية

بين الخصوبة والفقر، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.82)، كما بلغ معامل التفسير لنموذج الانحدار (R^2) (0.673)، وكانت العلاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى ثقة أقل من (0.05). ومن جهة ثانية خلصت النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية ضعيفة بين الخصوبة والبطالة، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.124)، وبلغ معامل التفسير لنموذج الانحدار (R^2) (0.015).

ولتحليل تباين المتغيرات المستقلة المختارة للدراسة مع المتغير التابع المتمثل في متوسط الدخل الشهري للأسر في بؤر الفقر تم تطبيق أسلوب الانحدار المتعدد، وخلصت نتائج التحليل إلى وجود أربعة متغيرات مستقلة ذات دلالة إحصائية قوية عند مستوى ثقة (0.05). وقد فسرت هذه المتغيرات مجتمعة نحو (0.84) من تباين المتغير التابع، وكانت هذه المتغيرات هي: معدل الخصوبة، وحالة القادرين على العمل، والمستوى التعليمي، والحالة الزواجية. وقد فسر متغير معدل الخصوبة نحو (0.70) من التباين في قيمة الدخل بين الأسر في بؤر الفقر.

أما المتغيرات المستقلة الأخرى وهي: الفئة العمرية (15-64 عاماً)، وملكية السكن، وتجهيزات المنزل، فإنها لم تظهر أي فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (0.05).

ولتصنيف التجمعات السكانية الممثلة لبؤر الفقر في الأردن تم استخدام أسلوب التحليل العنقودي، وخلصت نتائج التحليل إلى وجود ثلاث طبقات بينها وهي: 1- طبقة الفقراء الميسورين: وتوجد في أم الجمال والجفر. 2- طبقة الفقراء المدبرين: وتوجد في الضليل والحسينية وبيرين والمريغة والأزرق والرويشد. 3- طبقة الفقراء المعدمين: وتوجد في سما السرحان وحوشا ودير علا وأم الرصاص والهاشمية والجيزة والصالحية ودير كهف والشونة الجنوبية والقويرة وغور الصافي. والجدير ذكره أن نتائج هذه الدراسة تتوافق مع نتائج دراسة سابقة عن التحليل المكاني لتباين الدخل الفردي في الأردن (صبح، 1993: 95-97).

وفي ضوء النتائج سالفة الذكر يتبين لنا مدى أهمية الخصوبة كعامل محدد للفقر وتوجيهه، إضافة إلى أهمية التعرف إلى مستويات الفقر داخل المناطق الفقيرة

نفسها. ولا شك أن هاتين الحقيقتين اللتين توصلت الدراسة إليهما بالنسبة لمحددات الفقر ومستوياته من شأنهما أن يؤخذا بعين الاعتبار عند التخطيط لحل مشكلة الفقر في الأردن ، وهذا يتوافق مع نتائج بعض الدراسات السابقة (المصري، 2000؛ شتيوي، 1997).

التـــوصيـــات:

بناءاً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإن من المناسب أن نوصي بتصميم خطتين لمكافحة الفقر والبدء بتنفيذهما عملياً وفق سياسات معتمدة بعضها علاجي لمقاومة الفقر على المدى القصير، وبعضها الآخر وقائي على المدى البعيد فأما الخطوة الأولى فيمكن تسميتها بخطة السيطرة على الخصوبة البشرية، وأما الخطة الثانية فيمكن تسميتها بخطة التنمية البشرية المستدامة.

وينبغي أن نحدد سياسة سكانية تستند إلى القدرة على التحكم في الخصوبة البشرية وتوجيهها بحيث تتم السيطرة على الخصوبة المرتفعة من خلال توفير المناخ المناسب لتنظيم الأسرة بالتوعية والتثقيف والإرشاد والتوجيه. وفي الوقت نفسه ينبغي أن نتوجه نحو التنمية البشرية المستدامة لتصبح جزءاً من التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة (صالح، 1981: 31-50).

ولعل من المناسب أن نستفيد من نتائج هذه الدراسة بإيلاء المتغيرات المستقلة المؤثرة في الفقر والتي أسهمت في تفسير نسبة عالية منه، اهتماماً كبيراً لأخذها بعين الاعتبار في السياسات السكانية المقترح اعتمادها بحيث يتم توجيهها نحو تقليص الفقر والحد من البطالة. وهذه المتغيرات بالإضافة إلى الخصوبة هي : متغيرات القوى العاملة (بإيجاد فرص عمل لحل مشكلة البطالة)، والمستوى التعليمي (بالمواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل)، والحالة الزواجية (بتمكين المرأة للمشاركة مع زوجها في التنمية).

إضافة إلى ذلك فإن التنمية المستدامة يجب أن تعتمد على الأولويات في توجيه مشاريعها داخل بؤر الفقر على أن يكون للفقراء المعدمين أولوية في الاهتمام بنوعية حياتهم.

استراتيجية مقترحة للتخفيف من الفقر :

لعل من المناسب أن نوصي باعتماد استراتيجية تقوم على الخطتين سالفتي الذكر وهما خطة السيطرة على الخصوبة البشرية وخطة التنمية البشرية المستدامة. فأما الخطة الأولى فإنها تشتمل على برامج ومشروعات خاصة بالسكان والصحة الإنجابية، إذ أن التثقيف السكاني والصحي من شأنه أن يسهم في انخفاض معدلات الخصوبة. ولعل من المناسب أن نشير هنا إلى أن الثقافة السكانية تحتاج إلى تنمية ثقافية تعتمد على توعية الأسر والأفراد بالأخطار التي يمكن أن تحدث في غياب تنظيم الأسرة والتي تتعلق بإزدياد أحجام الأسر وتضخمها وما يترتب على ذلك من عجز هذه الأسر عن توفير المتطلبات المعيشية الازمة لأفرادها كتوفير التغذية المناسبة والسكن الملائم والتعليم والرعاية الصحية وما تحتاج اليه هذه الأسر من تحسين أوضاعها.

إضافة إلى ذلك فإن الثقافة السكانية تحتاج إلى توسع في التعليم الأكاديمي والمهني، وتوعية من خلال وسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة والتي تتعلق بكيفية مواجهة معدلات النمو المرتفعة للسكان، وكيفية تحقيق مستويات معيشية أفضل، ولا شك أن زيادة الوعي الإنجابي يتطلب اعطاء المزيد من الإهتمام بالتوعية والإرشاد من خلال مراكز الأمومة والطفولة ودور الحضانة وجمعيات تنظيم وحماية الأسرة والمجلس الأعلى للسكان وجمعية النساء العربيات. فالوعي الإنجابي يتطلب معرفة بالصحة الإنجابية، وفي الوقت ذاته معرفة بأخطار التكاثر الطبيعي المتزايد وعدم القدرة على تنظيم الحمل بحيث أن ذلك ينعكس سلبياً على صحة النساء في سن الإنجاب وعلى احتمال ايجاد مواليد مشوهة أو معوقة.

ومما لا شك في أن الإهتمام بتعليم أفراد المجتمع من الذكور والإناث وتثقيفهم سينعكس على رغبة هؤلاء في التوجه نحو تنظيم الأسر والابتعاد عن الأسر ذات الحجم الكبير بالحد من نسبة الولادات وفي الوقت ذاته فإن التعليم الصحي من شأنه أن يحد من الامراض التي تتعرض إليها النساء بفعل الولادات المتكررة وأن يضمن تنشئة أفراد أسوياء من الناحية الصحية فالعقل السليم في الجسم السليم.

والجدير ذكره أن الأردن أطلق حملة خلال السنوات القليلة الماضية بعنوان ((معاً من اجل أسرة سعيدة)) استهدفت الرجل لإشراكه في اتخاذ القرار من اجل تنظيم الحمل بالطرق المسموح بها إسلامياً، ويشار إلى أن اكثر من نصف النساء في الأردن يستعملن إحدى وسائل تنظيم الحمل الذي يؤدي إلى المباعدة بين المواليد وينعكس إيجابياً على صحة الأم والطفل. وإذا كان تنظيم الأسرة يشكل عنصراً مهماً في السياسة السكانية للأردن خلال السنوات الأخيرة فإنه اصبح من المؤشرات الضرورية لهذه السياسة في بؤر الفقر.

ولعل من المناسب أن نشير إلى النموذج المقترح للسيطرة على الخصوبة البشرية والذي يشتمل على عناصر أساسية تنبثق عن السياسة السكانية والاستراتيجية السكانية، وتسهم في إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة الفقر. ويمن أن نجمل هذه العناصر في النموذج التالي :

جدول رقم (7)

نموذج خطة السيطرة على الخصوبة البشرية

الرقم	السياسة السكانية	الرقم	الاستراتيجية السكانية
.1	تخفيض معدل المواليد	.1	اقامة دور الحضانة .
.2	تقليص معدل الوفيات .	.2	انشاء مراكز الامومة والطفولة .
.3	الاهتمام بالصحة الإنجابية	.3	تأسيس المستوصفات والعيادات الصحية والمشافي .
.4	الرعاية الصحية .	.4	التوسع في التعليم الأكاديمي والمهني
.5	تحسين مستوى التغذية .	.5	نشر الثقافة السكانية من خلال المؤسسات التعليمية والدينية والإعلامية والثقافية .
.6	الوقاية من الأمراض .	.6	الإهتمام بالطب الوقائي والعلاجي
.7	القضاء على الأوبئة .	.7	ايجاد فرص عمل للقادرين عليه، وعدم تشغيل صغار الأطفال .
.8	نشر التعليم والثقافة .	.8	المباعدة بين الأحمال واعتماد حجم أمثل للأسرة.
.9	التوعية وزيادة المعرفة .		
.10	الحد من البطالة وتحسين الدخل .		
.11	تنظيم الأسرة		
.12	تأخير سن الزواج .		

وأما الخطة الثانية فأنها تتضمن مشروعات متنوعة في إطار التنمية الشاملة والمتكاملة بحيث أنها تعمل على التخفيف من وطأة الفقر في الأردن. ولعل من المناسب أن نشير إلى النموذج المقترح للحد من الفقر والذي يشتمل على عناصر

أساسية تتضافر وتتفاعل مع بعضها البعض في علاقات متبادلة، وتسهم في إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة الفقر.

ويمكن أن نجمل هذه العناصر فيما يلي:- (Granzow 2000, pp.193-195) و(The World Bank 2000, pp.342) و(The World Bank 2003, p.20) و (The World Bank 2003, pp.6-9.) .

أولاً : الفرص المتاحة والتمكين :

لا شك أن توفير الفرص أمام الفقراء لنيل حقوقهم في العيش الكريم ونوعية الحياة المناسبة للحصول على الخدمات والوظائف والمشاركة في صنع القرار والأجور الكافية والتسهيلات الائتمانية التي تمكنهم من ممارسة أعمالهم والانخراط في صفوف ذوي النشاط الاقتصادي بتنفيذ المشروعات التنموية المدرة للربح. وينبغي التأكيد على أهمية الوصول إلى الفقراء وسماع أصواتهم وإتاحة الفرصة أمامهم للمشاركة في صنع القرارات. ولابد من تمكين المرأة في بؤر الفقر للتعلم والتدرب والمشاركة في إعداد الخطط والأشراف على تنفيذها والإسهام في النشاطات التي من شأنها أن تدفع مسيرة التنمية إلى الأمام .

ولكي يتمكن الفقراء من الانخراط في المجتمع والتفاعل مع نشاطاته المختلفة فإنهم مطالبون بتأدية واجباتهم مثل بقية أفراد المجتمع في الإسهام بتحقيق نمو اقتصادي مستدام وبمعدلات اكثر ارتفاعاً. ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الاهتمام بتحسين البنية التحتية في المناطق الأقل نمواً، وتبني سياسة الإصلاح بمختلف أنواعه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والثقافية، إضافة إلى تقوية النظام المالي ودعمه ومراقبة تطوراته، والمحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية لضمان تحقيق التنمية المستدامة .

ثانياً : القدرة على الوصول إلى الموارد :

تتضمن هذه القدرة الوصول إلى رأس المال البشري (التعليم والصحة)، ورأس المال الطبيعي (الموارد الطبيعية)، ورأس المال المادي (السكن وخدمات البنية التحتية)، ورأس المال الاجتماعي (التكافل الاجتماعي والموارد الاجتماعية)، ورأس المال المالي (صناديق المعونات الوطنية والتسهيلات الائتمانية). (وزارة التخطيط والتعاون الدولي 2004 ص 59-73)، و(The World Bank 2002, p.203-282) و(The World Bank 2000, pp.21-102).

رأس المال البشري : التعليم :-

يعد التعليم عنصراً أساسياً لوجود رأس مال بشري قوي في الأردن. فالتعليم يبني المهارات والمعارف اللازمة لحياة منتجة، كما انه قد يمهد السبيل للخروج من دائرة الفقر. إذ أن المناهج والوسائل التعليمية تزود الطلبة بالمهارات المطلوبة في سوق العمل مستقبلاً.

وينبغي التأكيد على أهمية التعليم المهني والفني بالنسبة لسوق العمل الذي يحتاج إلى الخريجين من أصحاب المهن مما يسهم في الحد من نسبة البطالة. لذا فأن من الضروري إجراء ما يلي :

- التركيز على نوعية التعليم وعلى قيمة المردود المالي .
- بناء مهارات التعليم القابلة للانتقال والتنمية الذاتية، وكذلك معارف معينة مرتبطة بقطاعات محددة .
- تطبيق التعليم التنموي الذي يقوي اقتصاد المعرفة .
- توفير المنح الدراسية للأسر الفقيرة .

رأس المال البشري : الصحة :

يعد الحصول على الخدمات الصحية عاملاً مؤثراً على الحالة المعيشية اللائقة، ذلك لان الصحة الجيدة تشجع على العمل والإنتاج وتحسين الدخل، وترتبط المكانة الصحية لمجتمع الفقراء ارتباطاً وثيقاً بالتغذية. ويعتمد الفقراء على الحكومة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية، غير أنهم يشكون من النوعية غير المناسبة للخدمات المقدمة ومن المشكلات التي يصادفونها للحصول عليها .

ولعل من المناسب أن يتم تحسين الوصول إلى الصحة من خلال الإجراءات التالية:

- تكييف الخدمات الصحية المحلية لتلبية الاحتياجات المحلية.
- الحد من الخصوبة البشرية بتنفيذ سياسة تنظيم الأسرة.
- إشراك المجتمعات المحلية في تحسين نوعية الرعاية الصحية على المستوى المحلي في نطاق الموارد المتاحة.
- تشجيع التأمين الصحي الشامل وتغطية المزيد من التكاليف المباشرة، مع مراعاة الاهتمام بالصحة الإنجابية .
- توفير الأدوية قليلة الكلفة للمواطنين الفقراء.
- زيادة الوعي حول التغذية المتوازنة، وتوسيع برامج التغذية في المدارس الواقعة في المناطق الفقيرة.

رأس المال الطبيعي : الموارد الطبيعية :

يشكل الوصول إلى الموارد الطبيعية مثل الأرض الخصبة ومناطق الرعي والغابات والماء الأساس الذي تقوم عليه اكثر استراتيجيات سبل المعيشة في المجتمعات الريفية الفقيرة. ولعل من المناسب أن نذكر بعض الإجراءات الممكنة لتحسين الوصول إلى رأس المال الطبيعي والتركيز على مساندة الفقراء لتعزيز

المحصلات النهائية لسبل المعيشة فيما يلي: (The World Bank 2003, pp.12-280)

- الاهتمام بملكية الأرض والتوجيه نحو تحديد الملكيات الزراعية بما يحد من ظاهرة الإقطاع وتوزيع مساحات صغيرة على العاملين في الزراعة من المعدمين .
- النظر في إمكانية توزيع بعض أراضي الدولة على الفقراء ممن يستطيعون استغلالها .
- توفير الحوافز للزراعة المستدامة بتوفير مصادر المياه .

رأس المال المادي :

لعل من المناسب لتحسين الوصول إلى رأس المال المادي اتخاذ الإجراءات الممكنة التالية :

- إعادة النظر في القوانين الجديدة التي تحدد العلاقة بين المالكين والمستأجرين وتشديد الرقابة لحماية مصالح المستأجرين الفقراء .
- تقديم الحوافز للمالكين من الفقراء لأجراء الإصلاحات في عقاراتهم.
- إنشاء مساكن للأسر الفقيرة، وهذا ما تقوم به وزارة التنمية الاجتماعية في الوقت الحاضر.
- الاستثمار في مشروعات التطوير الحضرية .
- دعم مشروعات النقل المشتركة، وتسيير المركبات وأدارتها بصورة جماعية.

رأس المال الاجتماعي :

يشكل مورداً جوهرياً للفقراء، ويعزز التضامن والوئام الاجتماعيان بالمشاركة في المناسبات والأحداث الاجتماعية، و لتحسين الوصول إلى رأس المال الاجتماعي لابد من تنفيذ الاقتراحات التالية :

- تشجيع الاستراتيجيات الجماعية لاقامة احتفالات قليلة الكلفة (حفلات الزفاف الجماعي) .
- قيام المنظمات غير الحكومية وإسهامها في تمكين الفقراء لإيجاد الحلول الذاتية والجماعية .
- قيام المنظمات غير الحكومية بعملها كنقاط مرجعية تستقطب المحاولات المحلية لتحسين الخدمات، ولمساندة الفقراء .

رأس المال المالي :

يتيح الوصول إلى الموارد المالية للناس إمكانية التنويع ووضع استراتيجيات سبل المعيشة الطويلة الأمد. ويشير الفقراء إلى حاجتهم لمزيد من الموارد المالية لتمكينهم من التكيف مع تقلبات الدخل وأنماط الإنفاق التي لا يمكن التكهن بها. ولعل من المناسب أن نقترح الإجراءات التالية لتحسين الوصول إلى رأس المال المالي فيما يلي :

- إعطاء الأولوية لشريحتي الفقراء المدبرين، و أفقر الفقراء في الحصول على المعونات المالية.
- الحد من ممارسات التمييز في الاستخدام، وضمان الالتزام بقانون العمل، وربط الحد الأدنى للأجور ببيانات خط الفقر والتضخم .
- تفضيل الاستثمار في التنمية على منح المعونات النقدية والعينية. والمعلوم أن معالجة مشكلتي البطالة والفقر ترتبط بحجم الاستثمارات التي يمكن أن تدخل إلى الأردن، وبإعادة النظر في برامج التأهيل والتدريب القائمة حالياً.

ثالثاً : توفير الأمن وتحقيق المساواة :

مما لا شك فيه أن الآثار السلبية للبطالة والفقر متعددة، فهي تعكر صفو الأمن العام للأردن عامة ولبؤر الفقر بصورة خاصة، ويمكن أن نذكر بعض العواقب الناجمة عن البطالة والفقر مثل حدوث الجريمة بأنواعها والانحراف والتفكك الأسري واللجوء إلى التذمر والقلاقل والاضطرابات، وانعدام الثقة بين الفقراء والمجتمع. ولعل من المناسب أن يتم التخطيط لتنمية الأمن باعتماد السياسات المناسبة والاستراتيجيات القابلة للتطبيق عملياً والمتمثلة في توفير الأمن بأنواعه المختلفة من أمن سياسي وعسكري واجتماعي واقتصادي ومائي وغذائي ووظيفي ويرتبط توفير الأمن مع تنفيذ الخطط الإنمائية وبرامج التحولات الاقتصادية والاجتماعية ارتباطاً قوياً، ذلك لان التنمية تسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي ازدياد مردود الإنتاج، وتحسين مستويات الدخل الفردي، إضافة إلى تمكين الناس من الوصول إلى الموارد والإفادة من استغلالها الاستغلال الأمثل.

ومن جهة ثانية فأن التنمية تسهم في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية وتضع حداً للأخطار الاقتصادية والكوراث الطبيعية والقلاقل الأهلية والأخطار البيئية .

ومن الضروري أن يشارك الناس عامة والفقراء بخاصة في صنع السياسات الاقتصادية الشاملة والإصلاح إلى جانب اتخاذ الوسائل الكفيلة بالحد من الإخطار سالفة الذكر (The World Bank 2002 Vol 1 , p.342) .

وتحرص التنمية على تحقيق العدالة الاجتماعية وتضيق فجوة التفاوت الاجتماعي بين الأغنياء والفقراء في الأردن، وذلك من خلال مبدأ المساواة وتحسين توزيع الدخل وشموليته. وتحقيقاً لأهداف التنمية في المساواة بين المناطق الريفية والحضرية، لابد من الاهتمام بالتنمية الريفية لتتمكن المناطق الريفية من اللحاق بالمناطق الحضرية وبالتالي تضيق الفجوة الحضارية بينهما. ولا شك أن ازدياد إنتاجية الفقراء من شأنه أن يحسن دخلهم ويرفع مستوى معيشتهم ويهيئ الفرصة

لمزيد من الخدمات الاجتماعية والتمكين المجتمعي وبخاصة تمكين المرأة واللامركزية الإدارية .

وهكذا فأن التنمية عملية متعددة الأوجه وتعنى بتوسيع الخيارات المتاحة أمام الناس من خلال رفع مستويات المعيشة وتحسين الوضع الصحي والرفاه لجميع أفراد المجتمع عامة وبؤر الفقر بخاصة.

رابعاً : المؤسسية والحاكمية لتوفير الفرص والمساواة :-

يلعب القطاعان العام والخاص دوراً مهماً في مقاومة الفقر وتحسين المعيشة من خلال الخطط والبرامج التي يتم تنفيذها . ولعل من المفيد أن نقترح تحديد فترة برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي الذي تشرف الحكومة على تنفيذه . وهو مجموعة من الإجراءات والسياسات والمشروعات الهادفة إلى تحسين نوعية الحياة للمواطن الأردني وزيادة إنتاجية الاقتصاد للمحافظة على استمرار النمو وتخفيض الكلفة الاجتماعية لعملية التحول. وقد جاء البرنامج كمبادرة وطنية لتحديد أولويات الاستثمار، وتحسين آلية اتخاذ القرار في الجهاز التنفيذي ليصبح اكثر تجاوباً مع متطلبات الاستثمار الخاص، وأكثر مرونة في تحديد نوعية الاستثمار في المرافق والمشروعات الحيوية.

ويرتكز البرنامج على محاور متكاملة هي :

أ- الاستثمار الحكومي المباشر: ويتمثل في تنمية الموارد البشرية والتنمية الريفية والإصلاحات الهيكلية وتحسين مستوى أداء العاملين.

ب- الاستثمار الخاص من خلال تسريع عملية الخصخصة.

ج- تنفيذ المشروعات التنموية الكبرى.

وينبغي أن نؤكد هنا على أهمية تعاون المؤسسية والحاكمية في محاربة الفقر وهذا ما يدعونا إلى توسيع دور القطاع الخاص ومشاركته في اتخاذ القرار عبر

المؤسسات المعنية بمكافحة الفقر، وان يقدم مبادرات عملية تنفذ على ارض الواقع، وان تتحول جميع الجهود إلى عمل مؤسسي يرتكز على منهجية سليمة تحقق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال معالجة صحيحة لبؤر الفقر وحصر الحالات التي تعاني من المشكلة، وإيجاد حلول صحيحة ومناسبة تلائم مقدرتها التعليمية والمهنية وقدرتها على العمل بحيث تتحول شرائح الفقراء في المجتمع إلى خلايا إنتاجية سواء عبر مشروعات صغيرة أو توفير فرص العمل المناسبة لهم في مجالات العمل المتاحة. وفي الوقت ذاته تسعى بعض المؤسسات المعنية مثل المجلس الأعلى للسكان ومؤسسة نور الحسين وجمعية النساء العربيات إلى تخفيض معدلات الخصوبة. انظر الشكل رقم(9) الذي يوضح نموذج للإستراتيجية المقترحة لتخفيف ظاهرة الفقر.

الملاحق

الملحق رقم (1)

متوسط حجم الأسرة في بؤر الفقر

المنطقة	متوسط عدد أفراد الأسرة
الجيزة	6.88
أم الرصاص	7.59
دير كهف	7.04
الشونة الجنوبية	7.11
الأزرق	6.75
بيرين	6.78
الهاشمية	6.49
الضليل	6.57
سما السرحان	8.74
حوشا	6.89
الصالحية	7.93
الرويشد	8.38
أم الجمال	8.04
دير علا	6.75
غور الصافي	6.98
الحسينية	9.76
الجفر	9.73
المريغة	7.38
القويرة	7.73
المتوسط	7.55

المصدر: مسح نفقات ودخل الأسر، دائرة الإحصاءات العامة، 2004.

الملحق رقم (2)

التوزع النسبي للتركيب العمري

الوحدة الإدارية	أقل من 15 عاماً	15-64 عاماً	65 عاماً فأكثر
الجيزة	39.7	55.9	4.4
دير علا	49.5	57.7	2.8
الحسينية	64.1	52.8	1.1
المريغة	42.2	54	3.7
دير كهف	39.3	57.2	3.4
الرويشد	69	30	1
غور الصافي	41	55.4	3.5
أم الجمال	50.5	46.2	3.3
الهاشمية	40.4	57	2.6
بيرين	38.7	57.8	3.5
أم الرصاص	47.6	50.1	2.3
الجفر	50.7	43.7	5.6
الشونة الجنوبية	41.1	56.3	2.6
القويرة	45.1	53.4	1.5
الصالحية	47.3	48.7	4
سما السرحان	48.3	50.6	1.2
الضليل	43	55.7	1.3
الأزرق	36.7	62	1.3
حوشا	53.1	45.8	1.1
المتوسط	45.75	52.1	2.6

المصدر: مسح نفقات ودخل الأسر، دائرة الإحصاءات العامة، 2004.

الملحق رقم (3)

التوزع النسبي للحالة التعليمية للفقراء

المنطقة	أمي	ملم	ابتدائي	إعدادي	أساسي	تلمذة مهنية	ثانوية	دبلوم	بكالوريوس
الجيزة	13.8	7.8	18.4	27.6	16.3	0.4	10.2	0.7	4.9
دير علا	18.2	11.7	24	11.7	15.6	0.1	12.6	4	2
الحسينية	22.4	7.5	27.1	15.9	15.9	1.9	8.4	0	0.9
المريغة	23.7	10.8	24.7	11.4	11.3	0	9.7	0	0
دير كهف	31.3	10.4	26	6.3	12.5	0	9.4	2.1	1
الرويشد	6.9	13.8	32.1	18.9	19.5	1.3	5	1.9	0.6
غور الصافي	25.8	11.3	74.7	8.2	22.7	0	4.1	2.1	1
أم الجمال	22.1	8.1	24.4	18.6	11.6	0	8.1	4.7	2.3
الهاشمية	11.2	17.8	48.1	29.3	33.1	0	21.1	7.5	3.8
بيرين	17.4	4.4	21.7	4.4	13	0	13	4.4	21.7
أم الرصاص	15.1	4.7	18.7	10.4	10	0	14	1.7	2
الجفر	24	12.5	10.9	12.5	3.1	0	4.7	3.1	10.9
الشونة الجنوبية	16.7	13.7	25.2	14.7	10.1	0.6	11.1	5.6	2.2
القويرة	15.6	8.4	28.9	13.3	14.5	0.4	10.2	2	1.2
الصالحية	33	8.4	29.1	8.8	12.8	0	5.3	0	2.6
سما السرحان	15.4	12.8	20.5	16.7	18.8	0.9	8.5	0.9	2.6
الضليل	12.4	10.8	27	17	18.5	0.4	7.7	4.2	1.8
الأزرق	17.2	20.7	24.1	10.3	13.8	0	3.4	3.4	0
حوشا	14.3	8.3	26.3	19.8	21.2	0.9	0.8	1.4	0
المتوسط	19.7	10.7	27.9	17.67	15.49	0.36	9.2	2.6	3.2

المصدر: مسح نفقات ودخل الأسر، دائرة الإحصاءات العامة، 2004.

الملحق رقم (4)

التوزع النسبي للحالة العملية للقوى العاملة

المنطقة	يعمل بأجر	صاحب عمل	يعمل لحسابه	يعمل لدى أسرة
الجيزة	9.2	1.6	6.3	0
دير علا	79.4	6.4	11.8	2.5
الحسينية	88.2	5.9	5.9	0
المريغة	81	4.8	9.5	4.8
دير كهف	43.3	0	6.8	50
الرويشد	61.5	0	15.4	23
غور الصافي	82	16.7	1.1	10.1
أم الجمال	86.4	0	9.1	4.5
الهاشمية	87.2	7.7	5.1	0
بيرين	89.3	0	0	10.7
أم الرصاص	80.7	3.8	14	1.7
الجفر	87.7	0	0	12.5
الشونة الجنوبية	78.9	6.7	11.1	3.3
القويرة	86	1.8	12.3	0
الصالحية	69.7	0	25.6	4.7
سما السرحان	86.7	0	6.7	6.5
الضليل	81.6	4.1	14.3	0
الأزرق	83.3	8.3	8.3	0
حوشا	95.5	0	4.5	0
المتوسط	81.1	3.6	8.8	7.1

المصدر: مسح نفقات ودخل الأسر، دائرة الإحصاءات العامة، 2004.

الملحق رقم (5)

التوزع النسبي للقوى العاملة

المنطقة	لم يصنف بمهنة ما	يعمل	متعطل وسبق له العمل	متعطل ولم يسبق له العمل
الجيزة	21	3.3	0.7	74.9
دير علا	12.3	12.3	0	75.3
الحسينية	25.4	22.4	0	65.7
المريغة	20.8	5.9	0	73.3
دير كهف	22	2	0	76
الرويشد	30	10	0	60
غور الصافي	35.5	6.4	0	53.4
أم الجمال	17.5	4.8	0	77.8
الهاشمية	28.2	7.4	0	64.4
بيرين	22.4	4.8	0	72.8
أم الرصاص	14.7	2.5	0	82.7
الجفر	17.8	2.2	0	80
الشونة الجنوبية	23.2	6	0	70.9
القويرة	22.2	109	0	66.9
الصالحية	19.1	7.8	0	73
سما السرحان	30.4	6.9	0	62.7
الضليل	23.9	7.3	0	61
الأزرق	24.5	14.3	0	61.2
حوشا	21	7	0	71.4
المتوسط	22.7	7.6	0.04	69.7

المصدر: مسح نفقات ودخل الأسر، دائرة الإحصاءات العامة، 2004.

الملحق رقم (6)

التوزع النسبي للحالة الزواجية

المنطقة	لم يسبق له الزواج	متزوج	مطلق	أرمل
الجيزة	39.8	57.1	1.2	2
دير علا	48.6	50	0.5	1
الحسينية	47.3	47.3	0	5.4
المريغة	44.1	48.4	3.2	4.3
دير كهف	44	46.4	7.1	2.4
الرويشد	51.6	42.1	0.6	5.7
غور الصافي	42	50.6	1.2	6.2
أم الجمال	35.5	59.2	0	5.3
الهاشمية	42.4	52.5	2.3	2.8
بيرين	45	55	0	0
أم الرصاص	52.5	41.9	2.5	3
الجفر	49	39.6	1.9	9.4
الشونة الجنوبية	44.5	49.7	4.2	1.6
القويرة	45.3	47.7	1.9	1.5
الصالحية	41.1	52.8	0.5	5.6
سما السرحان	45.5	47.5	3	4
الضليل	47.5	48	1.3	2.2
الأزرق	48	28	24	0
حوشا	43.9	50.3	4.6	1.2
المتوسط	45.1	48.3	3.2	3.4

المصدر: مسح نفقات ودخل الأسر، دائرة الإحصاءات العامة، 2004.

الملحق رقم (7)

متوسط الدخل السنوي للأسرة (بالدينار الأردني)

المنطقة	متوسط الدخل
الجبيزة	1218.52
أم الرصاص	1202.42
دير كهف	1334.98
الشونة الجنوبية	1338.78
الأزرق	1029.19
بيرين	1039.52
الهاشمية	1202.70
الضليل	1089.04
سما السرحان	1261.00
حوشا	1267.77
الصالحية	1175.39
الرويشد	761.58
أم الجمال	2246.96
دير علا	1279.24
غور الصافي	1459.62
الحسينية	1126.17
الجفر	1801.88
المريغة	1052.90
القويرة	1343.89
المتوسط	1275.35

المصدر: مسح نفقات ودخل الأسر، دائرة الإحصاءات العامة، 2004.

الملحق رقم (8)

التوزع النسبي لملكية السكن

المنطقة	ملك	دون مقابل	إيجار
أم الرصاص	95.8	1.4	2.8
الجيزة	84.2	2.1	13.7
دير علا	1.9	1.6	6.4
الشونة الجنوبية	5.6	1.9	7.5
الصالحية	88.9	5.6	5.6
الحسينية	80.5	0	19.4
المريغة	92.3	3.8	3.8
الجفر	100	0	0
القويرة	82.1	3.6	14.3
دير كهف	97.2	2.8	0
أم الجمال	93.7	0	6.3
حوشا	91.6	5.9	2.8
الرويشد	86.1	2.8	11.1
سما السرحان	86.1	8.3	5.6
غور الصافي	91.5	1.7	8.5
الضليل	86.4	3.4	10.2
الأزرق	61.1	2.8	36.1
الهاشمية	86.4	0	13.6
بيرين	94.4	0	5.9

المصدر: مسح نفقات ودخل الأسر، دائرة الإحصاءات العامة، 2004.

الملحق رقم (9)

نسب توفير الأجهزة في مساكن منطقة الدراسة

المنطقة	غسالة	ثلاجة	كمبيوتر	تلفزيون	سيارة خاصة
أم الرصاص	88.9	86.7	2.1	42	49
الجيزة	88.4	83.2	2.1	53	56
دير علا	69.3	85.1	1.4	30.2	22.1
الشونة الجنوبية	79.2	84	0.9	41	21
الصالحية	90.3	69.4	5	40.3	38.9
الحسينية	83.3	75	5.6	17	27.8
المريغة	83.3	56	0	14	33.3
الجفر	72.7	64	0	9.1	55
القويرة	82.7	77.4	7.2	39.3	41
دير كهف	69.4	58.7	0	39	13.9
أم الجمال	83.3	70.8	2.3	60.4	15
حوشا	91.7	83.3	2.8	39	25
الرويشد	72.2	53	0	31	25
سما السرحان	83.3	89	0	44.4	28
غور الصافي	55.9	80	3	19	10.2
الضليل	91.5	70	3.4	28	31
الأزرق	83.3	81	0	33.3	17
الهاشمية	94.9	88.1	8.5	37.3	31
بيرين	88.9	94.4	5.6	51.4	31

المصدر: مسح نفقات ودخل الأسر، دائرة الإحصاءات العامة، 2004.

المراجـــع

المراجع باللغة العربية:

أبو خرمة، سليمان وأبو السندس، جهاد، (2003). الفقر: مفهومه وطرق قياسه. **بحث غير منشور مقدم إلى مؤتمر البطالة والفقر المنعقد في عمّان خلال الفترة 22/6-2003/7/1**، عمّان.

الأمم المتحدة، (1995). **تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية**. كوبنهاغن، 6-1995/3/12.

باتر، محمد وردم، (2003). **العولمة ومستقبل الأردن**. عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع.

باقر، محمد حسين، (1996). **قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا**. الأمم المتحدة.

برنامج مكافحة الفقر في الأردن، من أجل أردن أقوى، (2002). عمّان.

الجمعية العلمية الملكية، (1998). **الفقر والبطالة في الأردن**.

الحاج موسى، أحلام، (1998). **ظاهرة الفقر ودور المؤسسات الاجتماعية في معالجتها في الأردن**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن.

الخطيب، حسين، (1992). **واقع ظاهرة الفقر في الأردن**. وزارة التخطيط.

دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، (2003). **مسح نفقات ودخل الأسرة لعام 2003/2002**. عمّان.

دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، (1991-2003). **مسوحات العمالة والبطالة**. التقارير السنوية للأعوام.

رطروط، فواز وآخرون، (2004). **الآثار الاجتماعية للبطالة في الأردن: دراسة مقدمة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية**. عمّان.

السباعي، مصطفى، (2002). **الفقر والحرمان: مشكلات وحلول**. دمشق.

سمحه ، موسى ، (1988). **أساليب التحليل الديموغرافي** .عمان .

شتيوي، موسى، (1999). مراجعة نقدية لسياسات تقليص الفقر (حالة الأردن). **سلسلة دراسات مكافحة الفقر (8)**، الأمم المتحدة، بيروت.

الشرع، منذر، وآخرون، (2004). واقع الفقر والبطالة في الأردن. **ورقة عمل المؤتمر الوطني لمكافحة الفقر والبطالة**، دائرة الإحصاءات العامة، عمّان.

صالح، حسن عبد القادر، (1981). ضبط النسل أبعاده وآثاره الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية. **النشرة الجغرافية (39) الصادرة عن قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية**، الكويت.

صالح، حسن عبد القادر، (2002). **الموارد وتنميتها أسس وتطبيقات على الوطن العربي**. عمّان: دار وائل للنشر.

صالح، حسن عبد القادر، (2002). **التوجيه الجغرافي للتنمية الوطنية والإقليمية: دراسة تطبيقية على الوطن العربي**. عمّان: دار وائل للنشر.

صبح، محمد خميس، (1993). **التحليل المكاني لتباين الدخل الفردي في الأردن**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن.

الصقور، محمد، (1993). **تقرير دراسة الفقر: الواقع والخصائص**. وزارة التنمية الاجتماعية.

الصقور، محمد، (1989). **دراسة بؤر الفقر في الأردن** ، وزارة التنمية الاجتماعية.

اللجنة الوطنية للسكان/ الأمانة العامة، (2000). **التحديات السكانية للتنمية المستدامة في الأردن 2000-2020**.

المصري، سلوى، (2002). **تشخيص الفقر في الأردن** ،عمان.

الميتمي، محمد، (2003). **السكان والفقر في كتاب شجاع الدين أحمد وآخرون، السكان والتنمية**. صندوق الأمم المتحدة للسكان، وجامعة صنعاء، صنعاء.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (2002). **دراسة تقييم الفقر في الأردن**. عمّان.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الأردن، (2004). **تقرير التنمية البشرية 2004**، عمّان.

وزارة التنمية الاجتماعية، (1994). **استراتيجية الحد من الفقر (إعداد: فريق عمل)**.

الوزني، خالد، (2000). **البطالة والفقر: واقع وتحديات**. (الأردن، المغرب، مصر، تونس، لبنان) ، عمان .

المراجع باللغة الإنجليزية:

Baker, J. L., (2000). **Evaluating the Impact of Development Projects on Poverty**. The World Bank, Washington.

Destremau , B. (1999). **The Systematic Relation of the State and Poverty**. UNESCO. Workshop Paper, Amman.

F.A.O., (1998). **Rural Woman and Food Security**. Current Situation and Perspectives, Rome.

Granzow, S., (2000). **Our Dream : AWorld Free of Poverty .** The World Bank , Oxford Univ. press. Washington .

Haddad, A. (1990). **Jordan Income Distribution in Retrospect**, In: Kamel Abu Jaber and Others, Income Distribution in Jordan, West View Press Boulder, San Francisco.

Shabon, R. A. (1990). **Economic Inequality in Jordan 1973-1986**, In: Kamel Abu Jaber and Others (Editors). Income Distribution in Jordan, West View Press Boulder, San Francisco.

UNDP, (2001). **Human Development Report 2000**. Oxford University Press, New York.

The World Bank and the Islamic Development Bank, (2004). **Supporting Stable Development in a Challenging Region**. Washington and Jeddah.

The World Bank, World Development Report, (2004). **Making Services Work For Poor People**. Washington.

The World Bank, (2003). **Microfinance Poverty Assessment Tool ,** . Washington

The World Bank, (2002). **A Sourcebook For Poverty Reduction Strategies** , Vol.(1), Vol.(2), Washington.

The World Bank, (2001). **African Poverty at the Millennium**. Washington.

The World Bank, (2000). **India Reducing Poverty, Accelerating Development**, Oxford Univ. press. New York .

The World Bank, (1985). **Jordan Efficiency and Equity of Government Revenues and Expenditures**, Vol.(1), July.